الميثاق

iraqnc.net

الميثاق الوطني العراقي هو جهد وطني لجميع العراقيين، وحصيلة جهود طويلة على مدى ١٦ عامًا

الميثاق الوطني هو معيار وطني ووثيقة معنوية تلزم من يلتزم بها ويعمل وفقها

الميثاق الوطني العراقي وسيلة لجمع الكلمة، وتلمس سبل العمل والخطط الكفيلة بتحقيق ما يتمناه العراقيون جميعًا

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الخميس 2 رجب 1443 هـ | 3 شباط 2022 م | العدد (24) | (8) صفحات

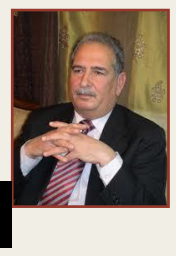

مقالات

بقلم: أ. وليد الزبيدي

النزوح والتهجير

«تخريب» متعمد خطير

ص3

(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

النازحون يعانون والحكومة تتجاهلهم

والأزمة السياسية تتفاعل وإيران اللاعب الأبرز

افتتاحية الميثاق

ما زالت أزمة النزوح في العراق مستمرة ومعاناة النازحين والمهجرين تتفاقم يومًا بعد آخر بسبب الممارسات والانتهاكات الحكومية والميليشياوية المنهجة؛ التي تتعمد إبقاء أكثر من مليون ومئتي ألف نازح في مخيمات تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الضرورية، على الرغم من سيطرة الحكومة وميليشياتها على مدنهم منذ أكثر من خمسة أعوام، وتبلغ المأساة ذروتها في ظل الحصار الذي تفرضه الحكومة وميليشياتها على المخيمات ومنع وصول المشتقات النفطية ووسائل التدفئة خلال موجة البرد الشديدة التي تسببت بوفاة عدد من الأطفال والنساء، فضلا عن النقص الحاد في الغذاء والدواء وحتى ألبان الأطفال الرضع مما يعرضهم للهلاك والموت؛ ولم تكتف السلطات بتجويعهم وقطع المياه عنهم واحتجازهم بل تعمدت تجهيل أبنائهم، فلم تسمح بتعليمهم أو فتح مدارس داخل هذه المخيمات، وهو ما ينذر بكارثة قادمة عن جيل لا يجيد القراءة والكاتبة تعرض إلى أقسى حالات الانتهاك والإهمال والظلم من السلطات الحاكمة.

وهدف السلطات من التهجير القسري هو التغير الديموغرافي وتجنيس غير العراقيين في مناطق النازحين التي تغتصبها الميليشيات الولائية الحاكمة؛ ومن هنا يمكن فهم تصريح وزارة التخطيط بأن تعداد سكان العراق بلغ أربعين مليون نسمة، من غير إجراء إحصاء وإنما تصريحات لتطبيع الشعب العراقي على هذا الرقم حتى يضيع تحته تجنيس الأجانب الموالين لإيران؛ ففي ديالى وحدها كُشف عن منح أربعة آلاف جنسية لغير العراقيين خلال عام واحد وما خفي أعظم، ولم يعد خافيًا أن إيران تهيمن على العملية السياسية في العراق، فالانتخابات الأخيرة التي قاطعها الشعب العراقي بما يزيد عن ٨٠٪ أدخلت إيران وأدواتها في مأزق كبير؛ وهو ما جعل قاآني ومدير المخابرات الإيرانية ومحمد كوثراني من ميليشيا حزب الله اللبناني يقومون بزيارات متكررة للنجف وبغداد للتغطية على فشل أدواتهم في حكم العراق، وهذا كله يعزز فضيحة التدخل الإيراني السافر وتحكمه بالعملية السياسية في العراق وتبعية أحزاب السلطة وميليشياتها لإيران، وهذا هو المعنى الحقيقي لفقدان السيادة العراقية على أراضيه.

وما تزال تداعيات أزمة الانتخابات مستمرة وهو ما دفع ميليشيات الإطار التنسيقي إلى قصف مدينة الكرمة ومقرات بعض الأحزاب في بغداد لتأخير المضي بمشروع ما تسمى «الأغلبية الانتخابية» التي تشكل خطرًا على المالكي تحديدًا، لأنها تهدف إلى استبدال الدولة العميقة من حزب الدعوة والميليشيات المرتبطة به إلى التيار الصدري، ولا سيما بعد إصرار الحزب الديموقراطي الكردستاني على ترشيح هوشيار زيباري إلى رئاسة الجمهورية؛ وهو ما دفع الاتحاد الكردستاني في السليمانية إلى التهديد بالانسحاب من العملية السياسية مما ينذر بانفصال السليمانية عن أربيل؛ وجميع هذه الأزمات التي خلفتها العملية السياسية الفاشلة وصلت إلى حد أنها ستنفجر بوجوه أصحابها بما كسبت أيديهم الآثمة التي تلطخت بدماء العراقيين وسرقة أموالهم وتدمير وطنهم ورهنه لأعداء العراق لتمرير مشاريعهم من خلال مهزلة العملية السياسية الخاضعة بكاملها لسيطرة الولايات المتحدة وإيران.

الميثاق: الحكومة وأحزابها

شريكة في استهداف النازحين ومعاناتهم

قال الميثاق الوطني العراقي: إن الأطراف السياسية والحكومية شريكة في استهداف النازحين وزيادة معاناتهم، والحكومة الحالية لا تؤتمن على إيصال المساعدات المقدمة من الدول والمنظمات الحقوقية للنازحين.

وأكد الميثاق على أن الحل الحقيقي لأزمة النازحين هو في تعويضهم وبناء منازلهم وطرد الميليشيات المسلحة من مناطقهم وتأمينها لعودتهم، وأوضح بأن على إيران أن تفهم بأن مشروعها لاقتلاع النازحين سيفشل؛ لأن جذور النازحين عميقة على الرغم من المعاناة والمآسي التي يتعرضون لها.

ودعا الميثاق أبناء الشعب العراقي إلى المساهمة في حملات إغاثية عاجلة لمساعدة النازحين الذين يتعرضون للبرد القارس في خيم أغرقتها الأمطار وعبثت بها الرياح، للتخفيف من معاناتهم بعد أن تخلى المسؤولون والأحزاب وبعض المنظمات عنهم؛ مناشدًا الدول العربية والجمعيات الخيرية لإسعافهم بشكل مباشر لأن الحكومة والشخصيات السياسية لا تؤتمن على إيصال المساعدات المقدمة لهم.

الحكومة تحرق عشرة اضعاف كميات الغاز المستوردة من إيران

أكدت تقارير دولية: أن العراق ثاني أسوأ بلد في العالم بحرق الغاز الطبيعي، حيث يحرق أكثر من ٧٠٪ من الغاز التي تسبب انبعاثات ضارة في الجو، وفي الوقت نفسه تستورد حكوماته الغاز من إيران بأربعة أضعاف من سعره المعروض من دول أخرى وفق تصريحات مسؤولين في الحكومة الحالية

وبحسب تصريحات البنك الدولي فإن العراق أحرق خلال العام المنصرم أكثر من ١٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما أكد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى على أن العراق يستورد الغاز من إيران في الوقت الذي يحرق عشرة أضعاف تلك الكميات التي يستوردها.

ومن جهتها أكدت وكالة الطاقة الدولية على أن كمية الغاز التي يتم حرقها في العراق يوميا؛ تكفي لتجهيز أكثر من ثلاثة ملايين منزل بالطاقة الكهربائية التي يعاني العراقيون من عدم توفيرها منذ ما يقارب العقدين من الزمن.

وفي السياق أوضح باحث في منظمة السلام الهولندية (PAX) بأن محافظة البصرة تحرق غازًا أكثر من (الصين وكندا والسعودية والهند)، وحذر من أن البصرة في السنوات العشر المقبلة ستكون غير صالحة للعيش.

الميثاق يعقد ندوته الأولى عام ٢٠٢٢

في العاصمة البريطانية لندن

تحت شعار: (رؤية الميثاق الوطني العراقي للنظام السياسي بالعراق)

شهدت العاصمة البريطانية لندن يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/٨ افتتاح الندوة التي أدارها الأستاذ زياد المنجد وبحضور نخبة من الشخصيات العراقية والعربية والدولية، وأكد فيها أن الميثاق يعمل على عقد الندوات في الدول ذات التأثير داخل العراق والتي تسببت في أزمته الحالية، وهو ينفتح على جميع القوى العراقية والشخصيات الوطنية لتوحيد الجهود عبر الحوار للمساهمة في إنقاذ العراق، وابتدأت الندوة بقراءة سورة الفاتحة ترحمًا على شهداء العراق والأمة العربية.

وقدمت خلال الندوة عدة مداخلات وكلمات أبرزت الدور الوطني للميثاق في مساره الوطني ورؤيته لتطورات الأحداث بالعراق.

واستعرض الأستاذ فارس المهداوي مسار الميثاق وتوجهاته الوطنية التي تعكس نبض الشارع العراقي وسبل استنهاض طاقات الشعب؛ لإخراج العراق من محنته ومخاطر تغول الميليشيات في المجتمع العراقي التي جاءت في الورقة التي قدمها تحت عنوان (قراءة محايدة للميثاق الوطني العراقي).

وأكد الأستاذ إبراهيم العجيلي أن الميثاق جاء استجابة لدواعي المسؤولية الوطنية العراقية، وجاءت ورقته بعنوان (وهم الديموقراطية والتعددية السياسية في العراق) وقد كشف فيها عن مجموعة من الحقائق حول النظام السياسي الحالي الذي صنعه الاحتلال الأمريكي الإيراني وهو المسؤول الأول عن تدمير العراق.

وتأتي ندوة لندن في إطار سعي الميثاق في تنظيم ندوات متخصصة للتعريف بأهدافه ورؤيته لمسار الأحداث والمستجدات التي يشهدها العراق لحشد الدعم والتأييد للقوى المناهضة للاحتلال وعمليته السياسية.

حوار الميثاق

الميثاق يحاور الأستاذ الدكتور والباحث السياسي

حامد الصرّاف

إرادة ونفوذ (المنهزمين) في الانتخابات الأخيرة سوف تلعب الدور التخريبي لمجمل العملية السياسية في المرحلة الراهنة عبر ما يسمى (الدولة العميقة)، التي يقودها رأس الإطار التنسيقي وفصائله المسلحة والميليشيات الولائية بما فيهم الحشد الشعبي.

ص5

مرصد أفاد يحمل حكومة الكاظمي

مسؤولية إزهاق أرواح النازحين ومعاناتهم

حمل مرصد أفاد الحقوقي، حكومة الكاظمي المسؤولية الأخلاقية والقانونية الكاملة عما آلت إليه أوضاع النازحين وإزهاق أرواح العديد منهم، وقال المرصد إن وزارة الهجرة في الحكومة الحالية تواصل تضليلها الإعلامي وتدعي بأنها أغلقت ملفات النزوح داخل العراق.

وأكد المرصد أن مخيمات النزوح في العراق تفتقر لأبسط مقومات الحياة بسبب الفساد المالي والإداري المستشري في وزارة الهجرة، وتراجع دعم المنظمات المحلية والأممية لهم، ودعا للوقوف على الأسباب التي حالت دون تقديم المساعدات الإنسانية لهم من قبل الحكومة والمنظمات.

وطالب المرصد الحقوقي بتوفير الوقود والأغطية وجميع لوازم التدفئة لحمايتهم من موجة برد الشتاء، داعيا الناشطين والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان إلى زيارة المخيمات بمحافظة ديالى وتحديدًا مخيمات (بعقوبة والكاطون وخانقين وحمرين) لتقديم المساعدات الطبية العاجلة من مضادات حيوية وأغذية الأطفال وغيرها من لوازم الحياة.

حكومة بغداد تسيء استخدام

قانون مكافحة الإرهاب

قالت منظمة (هيومن رايتس ووتش) إن الحكومة الحالية في العراق ما زالت تنتهك القوانين الدولية وتسيء استخدام قانون مكافحة الإرهاب، موضحة أن الحكومة تواصل اعتمادها على اتهامات باطلة وغير موثقة من قبل المخبر السري.

وبشأن (مجزرة جبلة) التي ارتكبتها القوات الحكومية في محافظة بابل أكدت المنظمة أن المخبر الذي قام بتقديم المعلومات الكاذبة عن المغدور (رحيم الغريري وعائلته) كان أحد أفراد القوات الحكومية، وهو ما يثير القلق بشأن إساءة استخدام القوانين من قبل المكلفين بتنفيذها.

ودعت رايتس ووتش الحكومة الحالية إلى إعادة النظر بنص المادة أربعة إرهاب وقانون المخبر السري، وأكدت على أن تقوم الحكومة بمعالجة الأسباب الجذرية لانتهاك حقوق الإنسان وإنهاء استخدام تلك القوانين لتصفية الحسابات الشخصية.

٩٠٪ من الشهادات في العراق مزورة

والواقع التربوي يزداد سوءاً

اعترفت لجنة التعليم في مجلس النواب المنحل في العراق بوجود (٤٠) ألف شهادة مزورة في عموم العراق، وأكدت على أن ٩٠٪ من الشهادات الممنوحة لطلبة الدراسات العليا من خارج البلاد بعد عام ٢٠٠٣ هي غير حقيقية.

وقالت اللجنة إن أصحاب الشهادات حصلوا عليها بواسطة الأموال من جامعات غير معترف بها، وهو ما يفسر إقرار البرلمان لقانون معادلة الشهادات العلمية «سيء الصيت» الذي تسبب بانحدار جديد في مستوى رصانة الشهادات العلمية في العراق.

وأثارت فضيحة بيع آلاف الشهادات المزورة لعراقيين بينهم مسؤولون حكوميون من قبل جامعات لبنانية وجامعات داخل العراق تابعة للأحزاب الحكامة؛ ضجة كبيرة في العراق، حيث ترتبط بالواقع التعليمي الذي يعاني من ترهل كبير في أعداد الحاصلين على الشهادات العلمية من دون توفير فرص للإنتاج الفعلي على أرض الواقع، فضلا عن عدم حصول غالبيتهم على درجات وظيفية للعمل في المؤسسات الحكومية.

اليونيسيف: الهجمات على المنشآت التعليمية

انتهاك جسيم ضد أطفال العراق

قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إن الهجمات على المدارس والمنشآت التعليمية هي واحدة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في العراق، مؤكدةً أن الهجمات على المدارس تعرض الطلاب وموظفي التعليم للأذى، فضلا عن حرمان عدد كبير من الأطفال من حقهم في التعليم، وبالتالي حرمان المجتمعات من بناء مستقبلهم.

ودعت المنظمة إلى حماية أطفال العراق من الهجمات الصاروخية، مشددةً على وجوب أن تكون المدارس والمنازل آمنة دائما.

أكثر من ٣٤٤ مليار دينار رواتب الرئاسات الثلاثة

كشف تحالف الاقتصاد العراقي عن حجم رواتب الرئاسات الثلاث في موازنة العام الماضي، وقال رئيس تحالف الاقتصاد العراقي عدي العلوي، إن رواتب رئاسة الجمهورية في موازنة العام الماضي بلغت ٣٥,٦٣٩ مليار دينار، وبلغت رواتب مجلس النواب ٢٢٨,١٤١ مليار دينار. فيما كانت الأمانة العامة ومكتب رئاسة الوزراء قد بلغت رواتبها ٨١,١٧٦ مليار دينار.

وأشار رئيس التحالف إلى أن عدد الموظفين في تلك الدوائر يبلغ ٥٩٢٦ موظفًا، حيث يبلغ متوسط الراتب الشهري للموظف الواحد ٤,٨٥٠ ملايين دينار.

وكلاء إيران ينشرون الفوضى في العراق

أكدت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأميركية، أن وكلاء إيران في العراق مستمرون بنشر الفوضى في البلاد، من أجل إبقائه في دائرة الأزمات والمحاور الإقليمية.

وأوضحت الصحيفة أن الحرس الثوري الإيراني مرر إلى الميليشيات في العراق تقنية تصنيع واستخدام الطائرات المسيرة والقنابل المميتة لاستهداف معارضيها.

حكومات الاحتلال في العراق

تنتهك قوانين حقوق الإنسان

قال المرصد العراقي لحقوق الإنسان إن البرلمان العراقي السابق تجاهل تمرير إقرار قوانين متعلقة بحقوق الإنسان، ولم يعطيها أولوية في التشريع على الرغم من كتابة مسودات لها ومازالت موجودة.

وأشار المرصد إلى أن كثرة الانتهاكات وتفاقمها تحتم ضرورة الاهتمام بقوانين تخص حقوق الإنسان، منها قوانين حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي مؤكدًا أن حكومات الاحتلال قامت باستخدام غياب القانون لاعتقال الناشطين من ثوار تشرين.

وحذر المرصد البرلمان الجديد من مواصلة العمل بنفس منهج البرلمان السابق وإهمال وتجاهل تشريع قوانين تضمن حقوق الأطفال وقوانين مناهضة العنف الأسري وقوانين حماية السجناء التي تعد واحدة من أهم قضايا حقوق الإنسان في العراق.

أكثر من (١،٢) مليون نازح في العراق

تستخدم الحكومة ملفهم في التشكيلات السياسية

اتهمت منظمات حقوقية في العراق، الحكومة الحالية باستغلال إغلاق ملف النازحين لمتطلبات سياسية من أجل تشكيل التحالفات، مشيرةً إلى أن الوعود الحكومية لم تكن إلا تصريحات إعلامية وشعارات ووعود سياسية.

وأكدت المنظمات على أن حكومة بغداد تتعامل مع ملف النازحين بفوضوية وتهمل توفير المساعدات الإنسانية لهم؛ في ظل الظروف القاسية التي يمرون بها نتيجة موجة برد الشتاء القارسة، لافتةً إلى عدم امتلاك الحكومة خططًا لإعادتهم إلى مناطقهم التي هي الأخرى تفتقر لأبسط مقومات الحياة.

وبحسب تقارير ميدانية أجرتها المنظمات فإن هناك أكثر من مليون ومئتي ألف نازح عراقي ما يزالون يعانون في المخيمات بسبب منعهم من العودة إلى مناطقهم وإهمالهم، مؤكدة أن أكثر من ٢٥٠ ألف نازح عراقي في مخيمات شمال العراق، ما زالوا يعيشون أوضاعًا إنسانية قاسية ولا سيما مع قدوم فصل الشتاء، واستمرار إهمال الحكومة في تقديم المساعدات لهم.

حكومة بغداد متورطة بارتكاب جرائم

ضد الصحفيين والناشطين

قال معهد «بروكنغز» الأمريكي إن الحكومة الحالية في العراق لم تقم بمحاسبة المتورطين بقتل وخطف وتغييب الصحفيين والناشطين والمتظاهرين، وتتعمد التستر على القوات الحكومية والميليشيات الموالية لإيران التي ارتكبت انتهاكات ضد الصحفيين والناشطين في العراق.

وأكد مجموعة من الناشطين من خلال استطلاع أجراه المعهد، على أن تغيير الأوضاع في البلاد يبدأ بوجوب تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب لتكون حرية التعبير مصانة ومحفوظة؛ وأكدوا على حتمية وجود إعلام عراقي محايد لا يخضع للإملاءات الخارجية.

كما طالب الشباب بالتوزيع العادل للثروة الوطنية وجذب شركات الاستثمار العالمية والمحلية للعمل وإعادة اعمار البلاد دون شبهات الفساد أو تقاسم الأرباح بين الأحزاب السياسية وميليشياتها التي تغولت في جميع مؤسسات الدولة.

المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب:

عدد ضحايا السجون الحكومية في العراق في سنة ٢٠٢١م؛ بلغ (١٤٧) معتقلاً توفوا جرّاء التعذيب والإهمال الطبي.

منظمة مراسلون بلا حدود:

واجه الصحفيون الذين نقلوا أحداث ثورة تشرين خطر الاعتداء على أيدي مسلحين مجهولين أو منتسبين إلى إحدى الميليشيات، ووصل الأمر إلى الاغتيال في بعض الحالات.

منظمة الشفافية الدولية:

العراق من الدول الأكثر فسادًا بالعالم في عام (٢٠٢١)؛ ولا يوجد أي تحسن ملحوظ منذ سنوات بسبب حجم الفساد المستشري في البلاد.

المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب:

حكومة بغداد تستخدم ملف النازحين في العراق سياسيا بطرق مختلفة، وتحاول الاستفادة من وضعهم المأساوي للحصول على مكاسب ومشاريع دولية وإقليمية.

الأمم المتحدة:

مليونين ونصف المليون شخص في العراق بحاجة إلى الحماية بسبب التحديات التي يواجهها النازحون والتي تصاعدت وتيرتها بسبب الإعادة القسرية لهم، وباتت مخيمات النازحين البائسة أفضل حالا من مناطقهم التي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة.

تقارير دولية:

جواز السفر العراقي في مقدمة أسوأ ٥ جوازات عربية عالميًا من أصل ١٩٩ دولة، وفقا لتقارير دولية لعام ٢٠٢٢.

الفزعة العراقية

الأيام الشديدة تنقضي وكما يقول العراقيون (تصير سوالف) بينما يخلد التاريخ المواقف؛ ونحن نمر في هذا الشتاء القاسي بأيام شديدة يكابد فيها إخوتنا -المهجرون قسرًا من بيوتهم إلى مخيمات الشقاء- البرد القارس إضافة لمكابدتهم فراق دورهم ومدنهم والعيش في خيام متهالكة دون عمل يقيتهم.

بقلم| أ. مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

وحين اشتدت المعاناة ووصلت أخبار المخيمات انقسم العراقيون -كما ينقسمون دائمًا-إلى قسمين: أقلية شامتة تحركها الأحقاد المستوردة من وراء الحدود وأكثرية ساحقة من الغيارى الذين انتفضوا وصرخوا بوجه الظالمين أن جدوا حلاً لأكثر من مليون عراقي مظلوم.

هذه الأكثرية حركتها الفزعة التي عرف بها العراقيون بدوافع دينية ووطنية وأخلاقية وإنسانية فنهضت بعبء توفير ما يخفف ولو قليلاً من معاناة إخوتهم من محروقات وأغطية وملابس إضافة للمواساة بالكلام والتوجه بالدعوات المخلصة لرب الرحمة أن يلطف بمن لا نصير لهم إلا هو في عراق ساد فيه الظالمون والحاقدون.

يسأل العرب والأجانب: لماذا لا تتحرك المؤسسة الحكومية لإغاثة مواطنيها؟ ويجيبهم العراقيون: لأنها ليست حكومة كالحكومات التي تحترم نفسها وقادتها ليسوا سياسيين يخشون على سمعتهم فهي في الحضيض وأما ضمائرهم فتُقتَل في يوم إعلان فوزهم بمقعد في البرلمان المزعوم أو المسماة حكومة.

ويسأل العراقيون: لماذا لا تقوم المنظمات الدولية بواجباتها؟ ويجيب العارفون: لأن هذه المنظمات لا تأبه لآلام العراقيين وهي التي توفر الغطاء لأصحاب الكراسي.

نعم، تألمنا كثيرًا لما أصابنا في إخوتنا واعتصرت قلوبنا الحسرة على أناس لا ذنب لهم إلا جنسيتهم وتبعيتهم لبلدهم ومدنهم العظيمة؛ ولكننا، ونحن في أوج ألمنا، فرحنا بهبّة العراقيين للنجدة برغم ضيق ذات اليد وبرغم القيود المفروضة على التحرك في اتجاه هذه المخيمات التي تشبه كثيرًا ما ذكره التاريخ من سجون كبيرة بعد كل احتلال.

إنكم أيها العراقيون الذين ذرفوا الدموع تغتسلون بماء الطهر وتتقربون لربكم الكريم الرحيم وتحققون أول خطوة باتجاه الوحدة ولم الشمل بعد الخراب الكبير الذي سببه الاحتلال وأتباعه وأنتم اليوم تتقدمون خطوة أخرى على طريق الحرية واستعادة الوطن الذي سلبته زمر الأشرار وجثمت على صدره منذ عقدين.

وأنتم اليوم تتعلمون ألا أمل ببرلمان وحكومة وعملية سياسية ونظام عالمي ومجتمع دولي فكل هؤلاء عليكم لا لكم وليس لكم إلا الله وعراقيتكم المطهرة من دنس التبعية وخذلان الأهل والوطن.

ولا تكتفوا بما قدمتم ولكن ارفعوا أصواتكم للضغط على الفاسدين ومن يعينهم عسى أن يعيدوا المهجرين إلى مدنهم وبيوتهم ويعوضوهم لتكون لهم دور فيها كرامتهم وأمنهم وما يسد رمقهم من عمل شريف.

وما ضاع حق وراءه مطالب.

> يسأل العرب والأجانب: لماذا لا تتحرك المؤسسة الحكومية لإغاثة مواطنيها؟ ويجيبهم العراقيون: لأنها ليست حكومة كالحكومات التي تحترم نفسها وقادتها ليسوا سياسيين يخشون على سمعتهم فهي في الحضيض وأما ضمائرهم فتُقتَل في يوم إعلان فوزهم بمقعد في البرلمان المزعوم أو المسماة حكومة

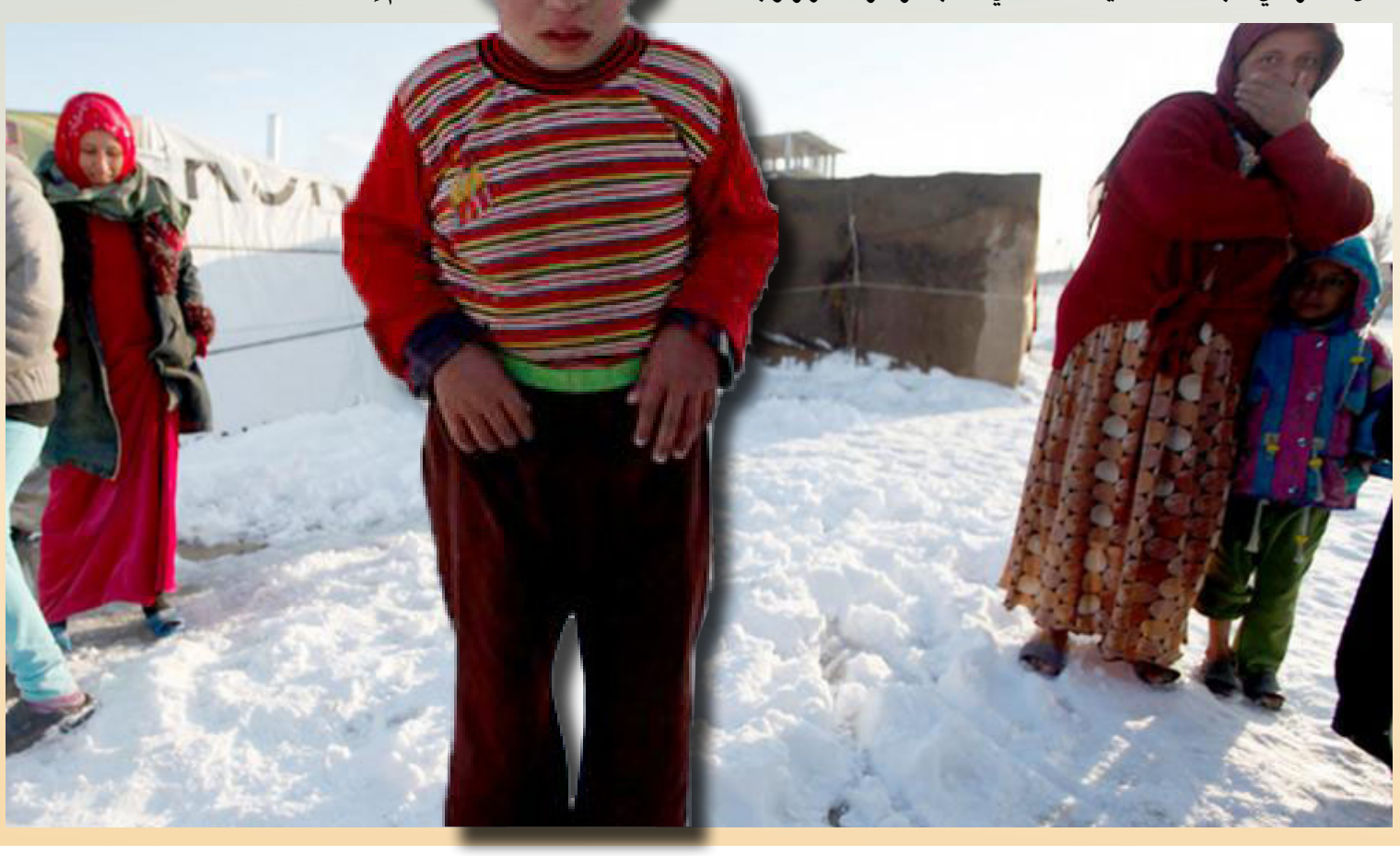

النزوح والتهجير

«تخريب» متعمد خطير

تلقيت دعوة ضمن عدد كبير من الشخصيات العربية للمشاركة في المؤتمر القومي العربي في العام ٢٠٠٩ والذي عقد في بيروت، وفي ذلك الوقت اقتصر النزوح والتهجير على الشعب العراقي فقط وقبل ذلك وكما هو معروف الشعب الفلسطيني، إذ لم تكن الأحداث والعواصف قد وصلت سوريا وليبيا واليمن، وتطرقت في كلمتي خلال الاجتماعات إلى " قضية النزوح والتهجير في العراق"، وبعد تقديم الإحصائيات المتوفرة عن أعداد النازحين داخل العراق وأعداد الذين اضطروا للهروب من جحيم الاحتلال الأميركي وممارسات الميليشيات والأجهزة الحكومية، ويبلغ العدد في حينها مئات الآلاف في داخل العراق وغالبية هؤلاء كانوا في إقليم كوردستان العراق، ويتوزع الآخرون في سوريا حيث كان العدد الأكبر وبعد ذلك في الأردن ولبنان وجمهورية مصر العربية، يضاف إلى ذلك الذين حصلوا على اللجوء في بقية دول العالم

بقلم| وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

تحدث عدد من المشاركين في المؤتمر عن هذا الموضوع من الزاوية «الإنسانية » وما يعانيه المهجرون والنازحون من العراقيين من صعوبات في الحياة وفي التعليم وفي مختلف مناحي الحياة، ووجدت أن أخطر زاوية في هذه القضية قد غابت عن المتحدثين، فطرحت المسألة من الزاوية الأهم، وطالبت بإخراج هذه القضية من عباءتها «الإنسانية » وتسليط الضوء على أخطارها المستقبلية، وقلت حينها، لا أقصد إلغاء الجانب الإنساني بصورة كاملة، وإنما البحث في الجوانب الأخرى أيضا، وأقصد بها حالات القطيعة التي قد تترتب على التهجير والنزوح لفترات طويلة بين الفرد والعائلة والبيئة الأصلية التي عاشت العوائل وترعرعت فيها.

وبعد هذه السنوات الطويلة التي عاشها العراقيون من إجبار على النزوح والتهجير تبدو الفكرة أكثر وضوحا من تلك السنوات وأقصد ٢٠٠٨ و٢٠٠٩و ٢٠١٠ وبعدها، وقد لا يتأثر كثيرا بهذا الأمر كبار السن، وأقصد أنهم قد يبقون على التصاقهم ببيئتهم بصورة قوية، وهذا أيضا لا يشمل الجميع، لكن الأكثر تأثرا هم الشباب والأطفال، فقبل كل شيء سرعان ما يتلاشى من ذاكرتهم المكان والبيئة والتفاصيل الصغيرة التي عاشوها لفترة قصيرة، وبهذه الحالة يحصل نوع من الإزاحة الحالية على حساب الماضي القريب، إذ تبدأ بيئة جديدة من الأصدقاء وأماكن التعليم واللعب واللهو وحتى طرز البناء والعمارة ناهيك عن اللغات واللهجات وما يشاهدون وما يسمعون.

وطالما أننا نتحدث عن مئات الآلاف من النازحين والملايين من المغادرين إلى دول مجاورة وأخرى بعيدة، فإن الحديث هنا عن ظاهرة تشمل «أمة» من المبعثرين في الدول وإصقاع الأرض وفي الشتات بين الشعوب.

وبدون شك، تظهر الصورة جلية وتتكشف أخطار المخططات التي عملت على التوسع في إبعاد العوائل من مناطقها واضطراها للعيش في أماكن أخرى، ويمكن لنا التعرف على أكثر من جيل من الشباب والصبية الذين تفككت علاقاتهم ببيئتهم الأصلية واضطروا للتعايش مع بيئة أخرى لا علاقة لهم بها، أي إن عملية فصم قد حصلت بين «الجذور» بسبب تراكم الكم الكبير من الممارسات الحياتية اليومية في أوساط مختلفة تماما عن البيئة تلك.

إن طرح تداعيات النزوح والتهجير والتعمق في خطورته ودراسته بروية وبعلمية يفرض مسؤوليات على الجهات التي تتعمد إبقاء الحال كما هو عليه، وتوجب تحركا واسعا لوضع حد لهذه المخططات التي ستخرج منه آلاف الآفات الخطيرة مستقبلا.

هل يمكن انتزاع العملية السياسية من إيران

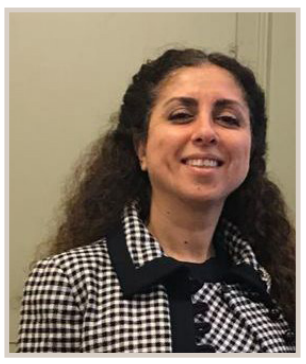

بقلم : فخر الحصيني
(باحثة بالشأن العراقي)

الاحتلال الأمريكي البريطاني صنع عملية سياسية من أحزاب وشخصيات فاسدة فصلت مقاساتها على مشاريع تدمير العراق، وتحت ذريعة أنهم عراقيون بالاسم أصبحت هذه الأحزاب تنفذ إرادة الاحتلال، وأشرفت إيران منذ اللحظة الأولى على صناعة هذه الأحزاب فلولا الميليشيات التي احتضنتها في ثمانينات القرن الماضي كمرتزقة في مساندة الخميني بحربه على العراق لما وصل العراق إلى هذه الحالة المأساوية، ولذلك فإن تفاصيل بناء العملية السياسية الحالية نسجت بأيادي إيرانية بإدخال عناصرها المقربين في إدارتها بعد أن سيطرت على الوزارات الأمنية والعسكرية، وقرار سلطة الاحتلال في دمج الميليشيات بالقوات العسكرية ولا سيما وزارة الداخلية التي سُلمت إلى ميليشيا بدر وصولا إلى تأسيس الحشد الشعبي والسيطرة المطلقة على الحدود العراقية والتهجير القسري على أسس مذهبية وطائفية ومنح الجنسية العراقية للأجانب، وقتل متظاهري ثورة تشرين وكل توجه ضد النفوذ الإيراني.

وعلى هذا الأساس فإن ما تشهده الساحة العراقية من صراع حقيقي لأقطاب العملية السياسية بعد نتائج الانتخابات التي قاطعها الشعب العراقي بنسبة ٨٥٪ وما جرى من اتهام صريح لها بالتزوير من أحزابها وميليشياتها المشاركة فيها؛ دليل على فشلها ووصولها لمرحلة الانفجار، لأن ما بني على باطل سيزول ولا سيما بعد أن كان البناء بأيدي الاحتلال والحاقدين على العراق وشعبه، وما أفرزته نتائج الانتخابات واحتدام الصراع على مناصب الحكومة ونفوذ بعضهم لا يمكن أن يدرج تحت انتزاع العملية السياسية من إيران لأن الطرف الخاسر فيها هو الحليف الأقوى ميليشياويا بقيادة نوري المالكي والصدر يسعى لأخذ الدولة العميقة منه وإنهاء وجوده السياسي، وفي كلا الحالتين فإن الصدر وتياره هو إحدى الجهات الموالية لإيران.

وفي المقابل ترى الجولات المكوكية لإيران المتمثلة بقاآني وكوثراني لاحتواء الموقف بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري؛ مما دفع البعض للتعويل غير المبرر على أن هناك فرصة لانتزاع العملية السياسية من إيران أو هكذا يروج البعض قصدًا أو جهلا، والغاية الأساسية من هذا هو إيهام الشعب العراقي أو الدول العربية والعالمية بمساعدة طرف داخل العملية السياسية تحت هذا الوهم، لأن الحقيقة أن العملية السياسية صنعتها إيران بموافقة المحتل الأمريكي وهي تمسك بجميع خيوطها وجميع المشاركين فيها ينفذون مصالح إيران بحسب الأدوار التي أعطيت لهم ولا يمكن أن ينقلب المصنوع على الصانع، وما يجري هو تغيير في قواعد لعبة العملية السياسية حيث انتقلت رئاسة الوزراء من حزب الدعوة إلى التيار الصدري، وهو الذي يمثل الضد النوعي للمالكي، وهناك نزاع بين الصدر والمالكي على الزعامة ومشاكل سابقة ألقت بظلالها على المشهد السياسي بقدر ما يتعلق بالزعامة والهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي والأمني.

وحتى إيران مستفيدة من هذا بشكل كبير لا كما يتوهم البعض أن أذنابها سيتم إقصاؤهم، لأن إيران تريد الميليشيات المسلحة وهم بحالة احتياج دائم لإيران حتى تحكم سيطرتها عليهم ولا يكون نفوذ لهم يمكن أن يساهم باستقلالهم عن إيران ماليًا وسياسيًا، حيث ما يهم إيران أن تكون ميليشيا الحشد الشعبي مرتزقة تنفذ بهم مشاريعها الطائفية في التغيير الديموغرافي أو زعزعة استقرار الدول كما يحدث في سوريا واليمن ولبنان ويكونون عامل تهديد لبقية الدول، ومنها تدعم منظمات أجنبية أخرى لإرهاب دول المنطقة، وهذا المشروع يتفق مع الدول الكبرى التي تعزف على دعم الكيانات المسلحة الانفصالية داخل دول الشرق الأوسط وتحديدا الدول العربية وتركيا، لغرض تقسيم الدول وأضعافها خدمة لإسرائيل الكيان المغتصب والمحتل لفلسطين، التي بدأت بدعم شخصيات وحسابات تروج لتقسيم العراق تحت اسم الأقاليم وإثارة النعرات الطائفية.

وبالتأكيد بقاء جزء من أذرع ايران تحت سيطرتها سيجعلها تهدد بهم لإنفاذ مشاريعها الخطيرة في المنطقة، على المستوى العراقي والدولي، ومنها تجارة المخدرات ومشروع ربط ميناء الخميني بميناء اللاذقية في سوريا مرورا بالعراق وتدريب الميليشيات للسيطرة على سوريا وإعادة الهيمنة على الأوطان العربية لذلك لم تمارس إيران أي من ضغوطها لأن العملية السياسية الحالية من صنيعتها وهي من تهمين عليها بالكامل ولا يمكن التعويل على انتزاعها منها، لأن الراعي الرسمي للعملية السياسية إلى الآن لم يغير قواعد اللعبة وهو مستمر بمشروع تدمير العراق إلى الآن تحت بند الفوضى الخلاقة.

ومن يريد انتزاع العراق من إيران لا بد له من العمل على تأسيس عملية سياسية جديدة تبنى بأيادي عراقية مخلصة تحت سلطة الشعب تعتمد على السيادة الكاملة وفيها عوامل النهوض هدفها الأساسي استعادة الوطن محررا ليكون عراقا شامخا يعانق النجوم كما هو تاريخه الذي نفتخر به، وما نحتاجه للوصول إلى ذلك الوقت المنشود هو وحدتنا وتكاتفنا والشروع بكل عمل شعبي يناهض مشاريع إيران وأدواتها ومنها مقاطعة البضائع الإيرانية وغيرها من الوسائل الوطنية التي تقف مع العراق وشعبه وتنحاز لقضاياه العادلة.

مدينة عراقية

منطقة الفضل في بغداد

الموقع:

تقع محلة الفضل في جانب الرصافة من مدينة بغداد وهي من محلات بغداد القديمة والتاريخية، وهي أيضا مجاورة لمحلة لازند والبارودية وحمام مالح.

سبب التسمية:

سميت منطقة الفضل بهذا الاسم نسبة إلى جامع الفضل الذي سمي هو الآخر بهذا الاسم نسبة إلى الفضل بن سهل بن بشر الشافعي الواعظ البغدادي الذي توفي سنة ٥٤٨ هـ.

أهمية المنطقة:

إن أهم ما يميز منطقة الفضل الطابع الشعبي البارز على سكانها، كما يمتاز سكانها بتحدثهم اللهجة البغدادية الأصيلة، وما زاد من أهميتها هو موقعها وسط العاصمة بغداد وقربها من أهم مناطق بغداد شارع الرشيد وشارع الكفاح والبنك المركزي العراقي.

ومما زاد من أهميتها أنها أنجبت عددا كبير من العلماء والمثقفين والشخصيات السياسية البارزة التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، كما أن المنقطة امتازت بالمقام العراقي الأصيل، وأنجبت عمالقة المقام العراقي مثل يوسف عمر، وناظم الغزالي وغيرهم، وفي مقاهيها كان يقرأ المقام.

معالم المنطقة:

تسود شوارع منطقة الفضل الأسواق والمحلات بمختلف أنواعها، وهو ما جعل فيها نكهة خاصة تميزها عن باقي مناطق بغداد بالذات عند سكانها، ومن أهم المعالم الموجودة في منطقة الفضل هو جامع الفضل الذي يقع في وسط الرصافة، وفيه مدرسة للتعليم.

وكان الجامع موضع اهتمام لدى الكثير وعبر التاريخ أجريت إليه قناة ماء من نهر دجلة على الرغم من بعد النهر عن الجامع حوالي ٢ كلم، وكانت هذه القناة تسقي المنطقة بأكلها وليس فقط المصلين في الجامع.

ويعد شارع الملك غازي وساحة الوثبة وقنبر علي وأبو سيفين والسباع وباب الشيخ من أبرز معالم منطقة الفضل.

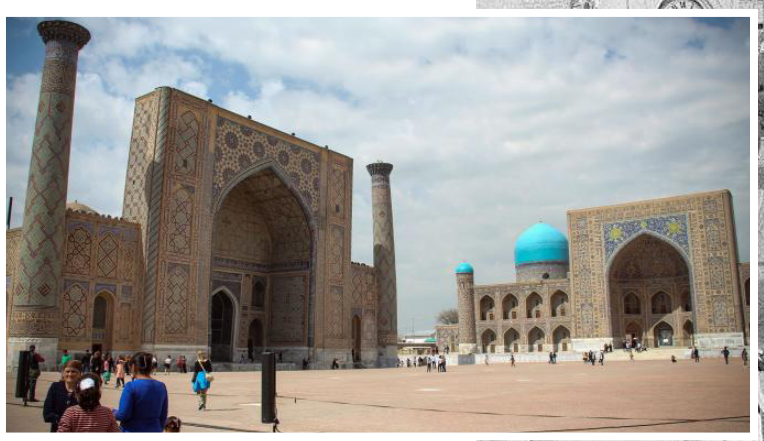

سكانها:

كان أغلب سكان مدينة الفضل من قبيلة العزة (العزاوي) التي يشكل أبناؤها نسبة عالية منها ونال عدد مهم رتبة الباشوية في زمن الدولة العثمانية، وبعد تطور الحياة وبروز المناطق السكنية الحديثة، شهدت المنطقة هجرة سكانها الأصليين وانتقالهم إلى هذه المناطق، وسكنها الوافدون إليها من المناطق الأخرى في بغداد والمحافظات.

أقدم شهادة ميلاد

يتجاوز عمرها 4 آلاف سنة

تمثل هذه القطعة الحجرية المكتوب عليها بالخط المسماري تفاصيل لشهادة ميلاد طفل في العصر السومري، وتم كتابة معلومات الطفل من جنسه واسم الوالدين إضافة إلى طبعة قدميه.

القطعة مصنوعة من الفخار ويقدر تاريخها حوالي ٢٠٠٠ سنة ق.م، وأصلها عراقي وتم العثور عليها في مدينة نيبور التاريخية بالديوانية خلال البعثة البابلية إلى نيبور الأول ١٨٨٨-١٩٠٠م، وهي موجودة الآن في متحف جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ويرجح أن تكون أقدم وثيقة ميلاد في العالم.

من التراث:

باب بغداد في مدينة الرافقة

يقع باب بغداد في مدينة الرافقة التي تقع بالقرب من المدينة السورية (الرقة)، التي تم بناؤها في العصر العباسي على يد الخليفة أبو جعفر المنصور عام ١٥٥هـ/٧٧١م، واتخذ الرشيد من مدينة الرافقة مقرًا له لفترة من الزمن.

ويحيط هذه المدينة سور مستدير شبيه بسور بغداد؛ وبسبب مرور نهر الفرات على المدينة جعل من شكلها شبه دائرة أو على شكل حدوة فرس، وبني فيها جامع المنصور ومئذنة اسطوانية الشكل والعديد من الأحياء والقصور، وفيها أيضا باب غربي اسمه الجنان وباب شرقي اسمه (باب بغداد).

ويتمتع باب بغداد بأهمية كبيرة لأنه يعد من أهم العناصر المعمارية العباسية التي بقيت في تلك المدنية، والتي تحمل تراث الدولة العباسية بعد زوال عاصمة الخلافة بغداد المنصور (دار السلام).

وتتألف قنطرة الباب من عقدين متراكبين وهو ما يعرف بالعقد العباسي، ويوجد على جانبي الباب محرابان كبيران اندثر أحدهما وبقي الآخر، وله قوس مماثل لقوس الباب يملأ باطنه تشكيلات زخرفية بديعة من الآجر.

وفي أعلى واجهة للباب توجد سلسلة من المحاريب يبلغ عددها أحد عشر محرابًا، بقي منها ثمانية وهي ذات أقواس من النوع المفصص ترتكز على أنصاف أعمدة ملصقة بالجدار.

ولم يبق من مدينة الرافقة اليوم سوى بقية من سورها وبعضا من أبراج السور وبقايا من مسجد المنصور وقصر الرشيد وباب فخم يسمى (باب بغداد).

قصيدة العبور إلى غير قبلة

الشاعر عبد العزيز بخيت
(المملكة العربية السعودية)

أبكي الشعوب فإن الكادحين همُ
كل الذين رأوا ما حل فيك عموا

بغداد.. يا مرفأ الدنيا ويا وطنًا
تعلم القول فيه الحرف والقلم

على رباك تغني كل نابغة
ولملم العمرَ من أحداقك النغم

بغداد.. كنت خيالاً يستغاث بهِ
وأنت إنْ عُلَّ قاموس الكَلام فم

حجت إليك قلوب الناس صابئةٌ
لأنك الحل والميقات والحرم

واليوم يعوي على رسم خطرت به
عصف الرياح ويجلو وجهه الندم

أضحيت صيد الذي كنت الحمَام لهِ
فما عساه يفيد الصمت والكلم

هذي بلاد رفات العربَ جاثمةً
لا قولها نافذ أو فعلها حكم

حورية الشرق يا عينَيْ كأبته
كأنما العيش في شطآنك الحلم

غناك شعب تغذى القر من دمه
حتى رثاه الردى والجدب والسقم

ونام فوق رصيف البؤس ملتحفاً
سحابة الذل ينمو حوله العدم

على خدود البلى شابت عوارضه
وفوق أرض المنايا كله قدم

يقتات جوعاً ويروي حَر غصته
سراب بيد قلاها الغيث والديم

رحالة يحمل الإملاق فيه دماً
يكفكف الدَمع من أجفانه الألم

قد علمته حياة الموت أنَ له
على الدماء قصاصاً أو لهنَ دم

جف الفرات وأضحى تمرُ نخلته
جمرًا تئجُّ به الأحقاد والنقم

بغداد.. هاك دموعاً جهد أعيننا
هاك السحاب عيونًا دمعها حمم

صلت عليكَ بحور الشعر قافية
علىَ سطور الأسى يقتاتها الصمم

إليك فوق جناح الغيم أبعثها
عصفورة صوتها يغتاله السأم

هذا نشيج حياةٍ من دم يبسٍ
يضجُّ بالصمت.. لا حيٌّ ولا صنم

لوجهك النور

محمد شهاوي (شاعر مصري)

لوجهك النور أم للنور ما وُهبا
ومن سيُرجع عقلا فيهما ذهبا

يا دهشة الماء لما أشعلت شفتي
والماء يا دهشتي لا يطفئ اللهبا

من عين سبتة لمّا ذكّرت رئتي
صهيل أشواقنا سيفُ العتاب نبا

من شعرك الليلُ فلاّحُ الصعيد هوًى
ما اهتزّ جرحٌ به إلّا طوى السحبا

يا بنتَ أعذبَ موّالٍ ثقبتُ له
روحي فسال الهوى حيثُ المقام صبا

كأي لحنٍ دمشقيّ الأسى عجبًا
ما زاد نزفي إلّا زدته عجبا

من غربةِ البنّ في عينٍ يمانيةٍ
رشفت آخر معنًى شفني وخبا

مررت بالحصن نور الدينً يسألني
في القدس كم شاعرٍ يلهو بما كتبا

شفتُ العراق على أنقاض ذاكرتي
يقاسم الموت كاسَ الصبر منتصبا

وخرقةً فوقَ مئذنة ونصفَ فم
يكفيك عزا إذا ما كنت منتسبا

بين القميصين لا ذئبٌ ولا ثأرواً
والفتنةُ الحقّ فاطو بيننا الكتبا

يقولُ لي شاعرٌ من ألف قافية
فقلتُ: عُجْمًا تُرانا أم تُرى عربا

غدا ستأتيك من أنبائنا وغداً
تعلو المآذن حتى يرجع الغربا

الميثاق يحاور الأستاذ الدكتور والباحث السياسي

حامد الصرّاف

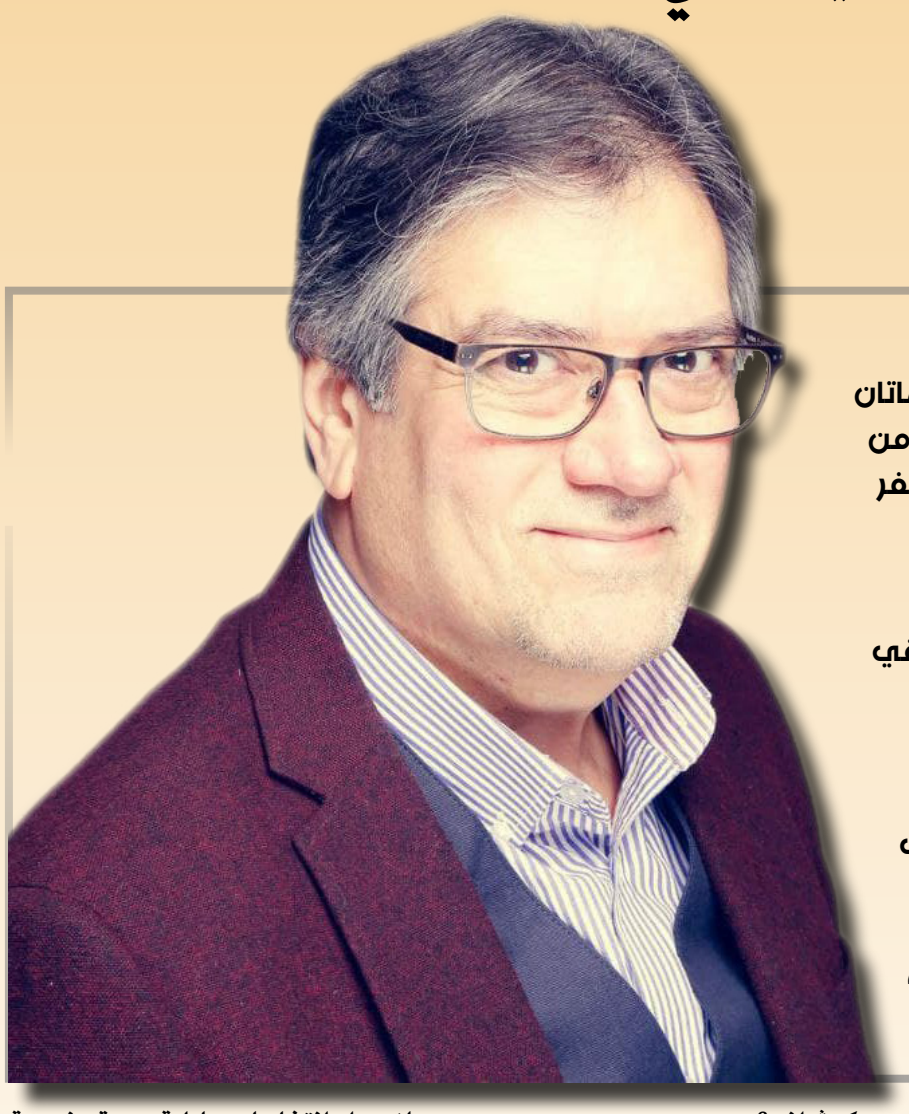

> إن أشد وأقسى أعداء الثورة هم أعداء الخارج، وهم الدول الإقليمية والدول العظمى، وهناك دولتان أساسيتان لا تريد نجاح الثورة بكل أهدافها: وهي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، هاتان الدولتان جاءتا بهذا النظام البائس وتريدان المحافظة على وضعه الحالي خدمةً لمصالحهما، من خلال الإصلاحات والترقيعات التي تجرى، وهذه لعبة تاريخية مكشوفة، والشعب العراقي لن يغفر لهؤلاء

> إرادة ونفوذ (المنهزمين) في الانتخابات الأخيرة سوف تلعب الدور التخريبي لمجمل العملية السياسية في المرحلة الراهنة عبر ما يسمى (الدولة العميقة)، التي يقودها رأس الإطار التنسيقي وفصائله المسلحة والميليشيات الولائية بما فيهم الحشد الشعبي.

> الحكومات التي جاءت بعد عام 2003 بكل مؤسساتها التي يعتبرونها دولة هي في الحقيقة ليست دولة، هذه طبقة عميلة جاءت بأجندات خارجية، ولذلك يجب أن ينتهي دور العمالة في العراق إلى غير رجعة

> أمام القوى الوطنية العراقية المعارضة للنظام الحالي فرصة تاريخية لتوحيد الجهود المبذولة على أكثر من محور والخروج بمشروع وطني موحد لإنقاذ عراقنا العزيز

الميثاق| أوضاع النازحين هل هي عجز حكومي أم استهداف ممنهج وما هي أسبابه الحقيقية؟

الصراف| أوضاع النازحين كما نتابعها في الأخبار وعبر وسائل الإعلام المختلفة واتصالاتنا مع المخيمات والشهادات اليومية هي في أسوأ حالاتها مع وفاة عدد من الأطفال والأسر النازحة نتيجة تساقط الثلوج والبرد القارص، أما عملية التهجير والنزوح فهي عمليات ممنهجة بغية تنفيذ مخطط إيراني طائفي للتغيير الديموغرافي وذات أهداف استراتيجية مع عجز حكومي واضح بسبب تركيبة النظام السياسي الحالي «نظام المحاصصة المقيتة» ودور الطغمة الفاسدة القابضة على السلطة وميليشياتها الولائية على مراكز صناعة القرار.

والهدف منه هو إجراء التغيير الديموغرافي للمنطقة وإخضاعها إلى سلطة ولاية الفقيه كي تكون خطًا رابطًا بين إيران وسورية ولبنان عبر العراق، وتشكيل ما يعرف بـ «الهلال الشيعي» في نهاية المطاف.

الميثاق| ماهي الخطوات التي يجب على الشباب العراقي اتخاذها في استعادة الوطن؟

الصراف|

أ- رفع مستوى الوعي الاجتماعي- الطبقي والسياسي والفهم الجيد للثوابت الوطنية والمسؤوليات الملحة (الأولويات) الملقاة على عاتقهم للحفاظ على الهوية الوطنية واستعادة استقلالية القرار السياسي العراقي وإخراج البلد من هيمنة ونفوذ الأحزاب الفاسدة والأجندات الإقليمية والدولية بغية استرداد السيادة الوطنية.

ب- توحيد الكلمة والخطاب والرؤية والأهداف لكل الحركات التشرينية والتنسيق مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية المخلصة من أجل مشروع وطني عراقي موحد وجامع.

ج- رص الصف الوطني خلف مرجعية فكرية سياسية (مدنية – وطنية - مستقلة)، وبرنامج عمل واقعي يشترك الجميع في صياغته والاتفاق على أسس تنفيذية وتثقيف المجتمع العراقي به.

الميثاق| فرص تدويل القضية العراقية وماذا يتوجب على العراقيين في الخارج؟

الصراف| بالفعل هناك فرص حقيقية بإعادة تدويل القضية العراقية إذ باءت كل المحاولات والجهود المنصبة على إنقاذ العملية السياسية البائسة بالفشل وذلك بتشكيل حكومة (طوارئ) إنقاذ وطني وهذا مرتبط بتغيير موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية وتأثيرها على الواقع العراقي الرافض لهذا النظام الفاسد والطغمة التي جاءت بها كل من أميركا وإيران.

الميثاق| ما هي فرص نجاح مشروع تقسيم العراق الذي يدفع به السياسيون بعد فشلهم في حكم العراق؟!

الصراف| لا أرى أن هناك أي فرصة حقيقية لإعادة التفكير جديا بطرح مثل هذه «التهديدات!» والاحتمالات في الوقت الحاضر (على الأقل) لأي مشروع انفصالي بهدف تقسيم العراق خصوصا بعد فشل استفتاء إقليم كردستان العراق (مسعود البارزاني-هوشيار زيباري) الانفصالي الذي أجري في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، هذا من ناحية وارتفاع مستوى الوعي والتعبئة الجماهيرية واستنهاض طاقات الشباب للتصدي لمثل هذه المحاولات البائسة باستخدام ورقة (وحدة العراق أرضًا وشعبًا) لأغراض فئوية «طائفية أو عرقية!» بدوافع سياسية انتخابية لبعض الكتل المنهزمة الفاسدة.

الميثاق| في ظل حال الانقسام والانسداد السياسي والرفض الشعبي لأداء الطبقة الحاكمة؛ ما هو مصير العملية السياسية؟

> لا بد أن تكون هناك طبقة سياسية وطنية واعية تفرض مبدأ الشراكة وليس العمالة مع الدول الإقليمية والدول العظمى؛ لأن الشعب العراقي لديه كرامة وعزة نفس وتاريخ وطموح، فالأجيال القادمة لا يسرها أن ترى أباءها أو أجدادها كانوا عملاء للأجنبي، وأن بلده استعمر من قبل الأجانب

الصراف| اعتقد أنها طريق الانهيار وبالتالي إحداث التغيير الجذري المنشود لصالح الوطن والشعب، ولو بالتدريج والبطيء أحيانًا، والتسارع بخطى ثابتة في أحيان أخرى.

الميثاق| وهل تعتقد أن الطبقة السياسية وأحزابها الحاكمة قادرون على إنتاج أنفسهم مجددا؟

الصراف/ لا اعتقد ذلك فالمتغيرات تدل على أنها في حالة صراع فيما بينها (داخل بيوتاتها!) الشيعية، والسنية، والكردية التي تشظت تحت وطأة ضربات ثورة تشرين المباركة لمجمل العملية السياسية ونظام المحاصصة المقيتة إضافة إلى تناحرها فيما بينها على اقتسام المناصب والمغانم والامتيازات والثورات.

الميثاق| وما قراءتك لمسار العلاقة المتوترة بين المالكي والصدر، وهل يستطيع الصدر إنهاء دولة المالكي العميقة؟

الصراف| وصلت إلى أخطر مراحل الصراع وهي «سياسة كسر العظم» والمجابهة المسلحة بين الميليشيات إذا استمرت الأوضاع بالتدهور قبل بلوغ حالة الانهيار الكامل للنظام.

الميثاق| وأين تضع دور إيران في تقريب المواقف بين حلفائها؟

الصراف| لم يعد كما كان في السابق ولأسباب ذاتية متعلقة بغياب قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس، وضعف دور الحرس الثوري وفيلق القدس تحت قيادة قآاني، وموضوعية نتيجة العقوبات الاقتصادية والحصار السياسي والدبلوماسي الفاعل على نظام الملالي في إيران ناهيك عن فقدان الولي الفقيه السطوة المطلقة التي كانت مفروضة على الميليشيات الولائية والفصائل المسلحة والمافيات القذرة التابعة له خارج الشرعية الدستورية والقانونية.

الميثاق| هناك من يعتقد أن إيران فشلت في مهمة توحيد صفوف أذرعها بالعراق ولا سيما فشل مهمة قآاني وكوثراني؟

الصراف| هذا صحيح، والأسباب التي ذكرتها آنفا هي التي أدت إلى ذلك.

الميثاق| هناك شكوك في قدرة حكومة الأغلبية التي يدعيها الصدر من ضبط الأمن والسلم الأهلي؟

الصراف| نعم، لأن إرادة ونفوذ (المنهزمين) في الانتخابات الأخيرة سوف تلعب الدور التخريبي لمجمل العملية السياسية في المرحلة الراهنة عبر ما يسمى (الدولة العميقة)، التي يقودها رأس الإطار التنسيقي وفصائله المسلحة والميليشيات الولائية بما فيهم الحشد الشعبي.

الميثاق| كيف تقرأ رسائل الهجمات الميليشياوية المسلحة التي تستهدف خصومها السياسيين؟

الصراف| إنها رسائل «مفخخة!» للداخل والخارج الإقليمي والدولي، لتأكيد وجودهم واستمرارية تأثيرهم لابتزاز كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية المشوهة من أجل الإبقاء على نظام المحاصصة المقيتة وتقاسم ثروات البلاد المنهوبة اصلاً.

الميثاق| تسعى إيران في ظل عزلتها إلى تكريس هيمنتها على العراق عبر مشاريع كثيرة منها الربط السككي؛ فهل واقع العراق والمنطقة يساعدان إيران المحاصرة على المضي بمشاريعها؟

الصراف| لا أظن ذلك، فالوقت غير ملائم لمثل هذه المشاريع والمحاولات مع تعقيدات الأوضاع الداخلية والخارجية.

الميثاق| ما هي برأيكم اشتراطات وموجبات العمل الوطني المناهض للعملية السياسية وإمكانية نجاحه في هذه المهمة الوطنية؟

الصراف| أمام القوى الوطنية العراقية المعارضة للنظام الحالي فرصة تاريخية لتوحيد الجهود المبذولة على أكثر من محور والخروج بمشروع وطني موحد لإنقاذ عراقنا العزيز عبر عقد مؤتمر وطني وتشكيل مجلس شعبي لاختيار حكومة طوارئ انتقالية ببرنامج مرحلي إلى حين الانتهاء من الاستعدادات لإجراء انتخابات عادلة حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المحايدة.

الميثاق| وهل حان وقت مراجعة أوضاع العراق وفشل الطبقة السياسية في إدارة شؤونه من قبل المجتمع الدولي لتدويل القضية العراقية؟

الصراف| نعم، اعتقد ذلك سواء عاجلاً أو أجلاً وبصورة (تدريجية!) كم خططت له دوائر المخابرات الغربية والعربية.

الميثاق| وما هو دور عراقيي الخارج في الترويج لهاذا الخيار والضغط على القوى المؤثرة لإنضاج هذا الخيار وإخراج العراق من التبعية الإيرانية ومشاريعها المشبوهة؟

الصراف| دور الشعب العراقي كلٌ لا يتجزأ وعراقيو الداخل والخارج، أحدهما يكمل الآخر في الهدف وهو إسقاط النظام السياسي الفاشل والطغمة الفاسدة وذلك بتوزيع المهمات الوطنية من حيث: الإعلام، والتثقيف والتوعية والتعبئة وتحشيد الجماهير، وتنظيم وتطوير العلاقات مع المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والعربية المحايدة وكشف حقائق الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والاغتيالات والتهجير وأوضاع النازحين والفقر والجهل والمرض ودور الميليشيات والأحزاب الولائية الفاسدة القابضة على السلطة في كل ما يجري في العراق اليوم.

وأيضًا أعداء الثورة لم يكونوا في الداخل فقط وإنما أعداء الثورة في الداخل والخارج؛ والثورة الآن تقود معارك حقيقية على جبهات مختلفة، صحيح أنها أطاحت بالحكومة السابقة ولكن هذه معركة واحدة وأعادت الأمل عند الشعب العراقي فهذا هدف كبير، والآن الشعب العراقي ثائر في الداخل حتى في بيوتهم الشاب والكبير والبالغ والصغير الآن مندمج مع الثورة، لكن كلٌ حسب طاقته وإمكانيته فيمكن أن نقول إن الثورة تغلغلت في نفوس العراقيين.

أما العامل الخارجي فإن أشد وأقسى أعداء الثورة هم أعداء الخارج، وهم الدول الإقليمية والدول العظمى، وهناك دولتان أساسيتان لا تريد نجاح الثورة بكل أهدافها: وهي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، هاتان الدولتان جاءتا بهذا النظام البائس وتريدان المحافظة على وضعه الحالي خدمةً لمصالحهما، من خلال الإصلاحات والترقيعات التي تجرى، وهذه لعبة تاريخية مكشوفة، والشعب العراقي لن يغفر لهؤلاء، أما من يغفر لهم فهم المرتبطون بهم أي ذيولهم.

فالحكومات التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ بكل مؤسساتها التي يعتبرونها دولة هي في الحقيقة ليست دولة، هذه طبقة عميلة جاءت بأجندات خارجية، ولذلك يجب أن ينتهي دور العمالة في العراق إلى غير رجعة، ولا بد أن تكون هناك طبقة سياسية وطنية واعية تفرض مبدأ الشراكة وليس العمالة مع الدول الإقليمية والدول العظمى؛ لأن الشعب العراقي لديه كرامة وعزة نفس وتاريخ وطموح، فالأجيال القادمة لا يسرها أن ترى أباءها أو أجدادها كانوا عملاء للأجنبي، وأن بلده استعمر من قبل الأجانب.

بيان رقم (١٢٠)

النازحون العراقيون

استهداف حكومي وأوضاع مأساوية مستمرة

تشهد مخيمات النزوح في العراق التي يسكنها أكثر من مليون ومئتي نازح أوضاعًا كارثية منذ عدة سنوات أمام تجاهل حكومي مستمر لوضع حلّ لمعاناتهم ومأساتهم، وتزداد معاناة النازحين في هذه الأيام بسبب فصل الشتاء وتعرضهم لموجة برد شديدة وأمطار غزيرة أغرقت خيامهم التي هي بالأصل غير صالحة للسكن، فضلًا عن النقص في الأغطية والفرش والملابس وعدم وجود وسائل تدفئة، واستهدافهم من قبل حكومة بغداد التي منعت تزويدهم بالمشتقات النفطية التي تساهم بتخفيف موجة البرد التي يتعرضون لها، وفي ظل هذه الظروف المأساوية تستمر وزارة الهجرة في حكومة الكاظمي بقطع مفردات البطاقة التموينية المخصصة لكل عائلة نازحة، وعدم قيامها بالواجب المفروض عليها والتخفيف من معاناة المهجرين وسد احتياجاتهم الضرورية؛ لتكون هذه المعاناة شاهدًا آخر على تعمد حكومي في استهداف النازحين بدوافع طائفية مقيتة وأساليب بشعة تكشف حجم انتهاكاتهم لحقوق النازحين في العراق وموت ضمائرهم الفاقدة لكل معاني الإنسانية.

وقد تسببت موجة البرد الشديدة التي تعرض لها النازحون خلال الأيام القليلة الماضية والإهمال الحكومي المستمر؛ بوفاة طفلين من نازحي مخيم أشتي في السليمانية، وامرأة من نازحي قرى الإمام في المقدادية، فضلًا عن مئات المرضى والمصابين، حتى أصبح النازحون بين الصقيع والبرد والإهمال الحكومي المتعمد، والمزايدات السياسية التي تستخدم مشكلة النازحين والمهجرين قسريًا لطرح مشاريع التقسيم للهروب من فشل السياسيين المحسوبين على المحافظات المنكوبة؛ مما

دفعهم لعرقلة حملات الناشطين في كشف معاناة النازحين والمساهمة في تقديم المساعدات لهم.

وإننا في الميثاق الوطني العراقي ندعو أبناء الشعب العراقي الغيارى إلى المساهمة بحملات إغاثية عاجلة لمساعدة النازحين الذين يفترسهم البرد في خيم بالية متهتكة أغرقتها الأمطار وعبثت بها الرياح والتخفيف من معاناتهم، بعد أن تخلى المسؤولون وأحزاب السلطة وحكومة الكاظمي وسابقاتها عن مسؤولياتها؛ بل تعمدوا استهداف النازحين وزيادة معاناتهم، ونكرر دعوتنا إلى العشائر العراقية الكريمة وشيوخها وخطباء المساجد إلى إطلاق حملات ودعوات إغاثة النازحين ومد يد العون لهم، لإعادة مشاهدكم العظيمة في نصرة المظلومين ومساعدة المحتاجين، ونوجه مناشداتنا إلى الدول العربية والإسلامية والجمعيات الخيرية لإسعاف وإغاثة نازحي العراق بشكل مباشر لأن الأطراف السياسية والحكومية شريكة في استهداف النازحين ومعاناتهم، ولا تؤتمن على إيصال المساعدات إليهم.

ويؤكد الميثاق الوطني العراقي على أن الحل الحقيقي للنازحين هو في تعويضهم وبناء منازلهم وإعادتهم لمناطقهم وطرد الميليشيات منها، وعلى إيران وأذرعها في العراق أن تفهم أن مشروع اقتلاع النازحين من العراق سيفشل لأن جذور أهلنا النازحين عميقة في البقاء بوطنهم رغم المعاناة والمآسي التي تصيبهم.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٢/١/٣٠م

بيان رقم (١٢١)

مقاطعة البضائع الإيرانية

واجب وطني عراقي وعربي

يمارس النظام الإيراني الحالي دورًا خطيرًا في العراق وعموم المنطقة العربية حيث يعمل على التدخل الفعلي وتأسيس الميليشيات الإرهابية والعبث الممنهج بالورقة الطائفية والمذهبية وتقسيم المجتمعات العربية وإذكاء الفتن والصراع داخل الوطن الواحد من أجل مشاريع خبيثة تهدف لهيمنته المطلقة على دول المنطقة وإعادة احتلالها بشكل واضح، فضلًا على السيطرة على الثروات الاقتصادية عبر سرقتها أو تدميرها لتكون منتجاته هي المسيطرة على الأسواق العربية، وهذا ما يحدث حاليًا في العراق وبعض الدول العربية التي تتدخل فيها إيران، وأي مشروع ينفذ يعتمد على المال لأنه عصب ديمومة نجاحه واستمراره، ولذلك تدرك إيران هذه الأبعاد وتركز على هذا المسار الاستراتيجي عبر عدة وسائل لتمويل مشاريعها الانتهازية والإرهابية لتعزيز هيمنتها على شعوب المنطقة وقد استفادت من احتلال العراق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تنفيذ مخططات توسعها، ولم يقتصر أداؤها على المنتجات المصدرة وإنما تكرس جهدها على تخريب جميع مقدرات الشعوب؛ حيث ساهمت في تخريب الزراعة العراقية، وإفشال بناء منظومات الكهرباء، وسرقت المصافي الخاصة بتكرير مشتقات النفط عبر ميليشياتها والمتعاونين معها لفرض تصدير كهربائها البائسة وغازها والمشتقات النفطية لتجني أرباحًا خيالية، لكن واقع الحال هي لا تزود العراق بالنسب المتفق عليها وفق العقود المبرمة، يساعدها في ذلك الفاسدون من السياسيين الذين يتحكمون بمقدرات الشعب العراقي، وما تفعله في دولة الأحواز العربية المحتلة وسوريا واليمن ولبنان هو ذات السيناريو الذي تمارسه في العراق.

ولم تتوقف إيران عند هذا الحد وإنما أغرقت العراق بالمخدرات لأنها أحد أهم مصادر تمويل الحرس الثوري الإيراني وأذرعه أمثال حزب الله اللبناني وميليشيا فاطميون الأفغانية والحشد الشعبي في العراق، ولأنها الوسيلة الأقذر في تدمير الشباب العراقي والعربي وإخراجه من دائرة التأثير والمعادلة التي يمكن من خلالها تحرير الأوطان، وجره إلى الانحلال الأخلاقي وممارسة السرقة وارتكاب الجرائم؛ للوصول إلى مرحلة الاستيطان وهو أخطر أنواع الاحتلال.

إن الميثاق الوطني العراقي يؤكد أن الانقسام في العراق ليس بين السنة والشيعة ولا بين العرب والكرد، ولا بين المسلمين وغيرهم؛ وإنما بين الشعب العراقي بكل مكوناته ومذاهبه وأطيافه وبين الاحتلالين الإيراني والأمريكي والمتعاونين معهما؛ ويؤيد حملة الشعب العراقي في مقاطعة البضائع الإيرانية ويدعو العراقيين والشعوب العربية والقوى الوطنية إلى المقاطعة وعدم شراء المنتجات الإيرانية لأن هذه المقاطعة واجب وطني، حتى لا يكونوا مشتركين في الجرائم الإيرانية ضد الشعوب العربية ودعم مشاريعها التدميرية، التي تمارسها في الأحواز والعراق وسوريا ولبنان واليمن وغيرها من البلدان التي تعاني من التغول الإيراني، ويدعو الميثاق الإعلاميين والمفكرين وعلماء الأمة الإسلامية إلى إصدار مواقف واضحة ودعوات ملزمة لمقاطعة المنتجات الإيرانية وتوعية الشعوب بخطورة مشروع إيران الشعوبي الطائفي.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٢/٢/١م

تصريح صحفي

تثمين وثناء

لمواقف العراقيين في إغاثة النازحين

يثمن الميثاق الوطني العراقي جهود العراقيين في إغاثتهم النازحين التي جاءت بعد دعوة الميثاق لهم؛ حيث انطلقت حملات إغاثية في بغداد والناصرية وغيرها، وفتحت المساجد أبوابها لإغاثة النازحين وساهمت بعض العشائر الكريمة بفتح الحصار عن المخيمات وأدخلت جزءًا من المساعدات للعوائل الكريمة من المواد الغذائية والملابس والأغطية والمدافئ والمشتقات النفطية والمواد الغذائية.

وإننا إذ نثمن ونشكر شباب العراق ووجهاء العشائر وخطباء المساجد والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التي كشفت معاناة النازحين، وجميع المساهمين من أبناء الشعب العراقي على جهدهم في سرعة الاستجابة، خصوصًا هيئة علماء المسلمين إحدى مكونات الميثاق الوطني العراقي، التي كان لها دور بارز في إغاثة النازحين، وهذا يدل على وحدة الشعب العراقي ومروءته وتراحمه ومعدنه الأصيل الذي يظهر في الشدائد رغم كل المآسي التي يعيشها؛ ونهيب بأبناء العراق الغيارى بالاستمرار في حملاتهم الإغاثية المباركة لمساندة أهلهم وإخوانهم النازحين، الذين يتحملون ويصبرون على محنتهم لتفويت الفرصة على إيران وأذنابها في التغيير الديموغرافي للعراق.

لجنة الإعلام والمتابعة
في الميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٢/١/٢٤م

ثلاثية الخوف والجوع والتشريد

تلخص محنة النازحين في العراق

بقلم : احمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

شكلت محنة النازحين وأوضاعهم الإنسانية التحدي الأكبر لأكثر من مليون إنسان تقطعت بهم السبل جراء العمليات العسكرية التي شهدته مدنهم ووجدوا أنفسهم تحت خيام الانتظار المذلة التي حولتهم إلى غرباء في وطنهم بعد تخلي حكومة الأحزاب الطائفية عنهم وصدود المجتمع الدولي ومنظماته الإنسانية التي عجزت هي الأخرى عن حلول ناجعة لعودتهم إلى مدنهم بأمان وبكرامة بعيدًا عن المقص الطائفي الذي يحاول رسم خريطة جديدة لمدنهم تنفيذا لمشروع التغيير الديموغرافي.

إن الوجه الآخر للحرب على داعش هو أوضاع المدن وسكانها وما حلّ بهم ناهيك عن بنيتها التحتية وهو واقع يتطلب جهدا وتخصيصات مالية كبيرة عجزت عن توفيرها الحكومات المتعاقبة.

وواقع المدن العراقية المستعادة يكشف حجم الدمار الذي لم يبق جدارا ملتصق بآخر، حيث عم الخراب والدمار مدن الأنبار والموصل والرمادي والفلوجة وديالى وصلاح الدين.

> لقد أفرزت محنة النازحين ثلاثية الخوف والجوع والتشريد وما صاحبها من قتل واعتقال وتغييب وخطف وابتزاز عاشها النازحون وهم يواجهون هذه الثلاثية الطائفية وأذرعها المسلحة بإرادة التمسك بأرضهم وهويتهم الوطنية ورفضهم محاولات ترحيلهم القسري

والمشاهد الكارثية لهذه؛ تظهر التهام النيران كل شيء، الجسور والمعامل والمصانع وحتى المستشفيات، هذه البنايات كانت مختبرات وقاعات دراسية للطلبة.

وإزاء هذا الواقع المرير فإن سكان هذه المدن انتقلوا في أثناء الحرب إلى المناطق الآمنة في العراق وأنشئت لهم عدة مدن من القماش، سميت بمخيمات النازحين، وهم يعانون فيها ظروفا صعبة من دون أفق قريب لعودتهم، في وقت لم تتضح فيه النوايا الحقيقية بشأن إعادة إعمار المناطق المدمرة في المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية، ولم يقتصر الأمر على عدم إعادة إعمار المدن في المحافظات المنكوبة وإنما يتعداه إلى إبقاء سكانها في الخيام البديلة بسبب عدم أهلية استيعابهم مجددا أو منعهم من العودة.

وإذا أخذنا هذه المخاوف التي تواجه المدن المستعادة سواء كان في إعمارها أو عودة أبنائها في نظر الاعتبار فإن عائقا آخر يقف أمام أي محاولة لإعادة تأهيل المدن المستعادة وهو الفساد والحيتان التي تنتظر أي تخصيصات للبناء والإعمار لسرقتها.

إن واقع وأوضاع المدن المنكوبة على الرغم من مرور أكثر من سبع سنوات هو واقع مغاير لواقعها قبل استعادتها لأنها تحولت إلى ساحة للحرب ولعمليات عسكرية لم تبق فسحة للأمل في إعادة الحياة والروح لتلك المدن التي كانت تزهو بشواخصها الحضارية العمرانية والثقافية التي تحولت إلى أثر بعد عين بعد تغول داعش والميليشيات ومقصها الطائفي فيها.

لقد بات واضحا أن أي عملية لتأهيل وإعمار المدن المنكوبة ينبغي أن تتم عبر حملة دولية وبإشراف من الأمم المتحدة لأن عمليات تأهيل المدن المستعادة تسير ببطء مع قلة التخصيصات لإدامتها وهو الأمر الذي يتطلب جهدا أمميا ومساعدة من الدول العربية والأجنبية لتخفيف معاناة سكان المدن المنكوبة وتعويضهم عن سنوات الحرب وتسريع عودتهم لمنازلهم

لقد أفرزت محنة النازحين ثلاثية الخوف والجوع والتشريد وما صاحبها من قتل واعتقال وتغييب وخطف وابتزاز عاشها النازحون وهم يواجهون هذه الثلاثية الطائفية وأذرعها المسلحة بإرادة التمسك بأرضهم وهويتهم الوطنية ورفضهم محاولات ترحيلهم القسري.

الاقتصاد الأسود في العراق

وأثره على المجتمع

(الجزء الثاني)

بقلم : عمر الحلبوسي
(كاتب وباحث سياسي)

يتسارع الوضع في العراق نحو الانهيار الحاد جراء انتشار الفوضى التي تضرب أطناب البلد مما جعله أكثر انتعاشًا في الاقتصاد الأسود ويتفوق على الاقتصاد الحكومي بأرقام مخيفة جدًا تقوده الميليشيات والأحزاب التي جعلت العراق ساحة اقتصادية سوداء تهلك البلد والمجتمع، وقد تناولت في الجزء الأول أبرز أشكال الاقتصاد الأسود وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني وفي هذا الجزء سوف أكمل الحديث عن بقية أشكاله وهي:

الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية

يشهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تصاعدًا خطيرًا في الاتجار بالبشر في مجتمع يعاني من التفكك والانحدار المرعب الذي يخيم على الوضع العراقي جراء سلطة الميليشيات، إذ تشهد الملاهي الليلية التي تديرها الميليشيات عمليات اتجار بالبشر لكلا الجنسين، يستخدمونه لممارسة الجنس، لتدر عليهم أرباحا كبيرة على تجارها وهو ما زاد من عمليات خطف الفتيات اللواتي يجبرن على ممارسة البغاء من قبل تجار البشر، وقد كشفت بعض المصادر أن التيار الصدري وتيار الحكمة يرعون هذه التجارة التي تشهد رواجًا خطيرًا وتسببت بآثار سلبية طويلة الأمد، كما أنهم استقدموا فتيات من روسيا وأوكرانيا والصين وسوريا كعبيد لممارسة الرذيلة تحت مسميات وهمية في الملاهي والنوادي الليلية التي تعمل برعاية الميليشيات، وتمتلك وزارة الداخلية العراقية وقوات الاحتلال الأمريكي ملفات لجرائم خطف الشباب وإجبارهم على ممارسة الرذيلة المثلية، كما يشهد العراق عملية الاتجار بالأعضاء البشرية في المستشفيات الحكومية والأهلية وتدار هذه التجارة من قبل الميليشيات وتهريبها إلى إيران لتدر عليها ملايين الدولارات جراء تجارة الإجرام الأسود.

البضائع المهربة

يشهد العراق عملية انتشار البضائع المهربة التي تدخل عبر الحدود مع إيران وتركيا وسوريا وقد ساهمت بتدمير الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي العراقي، وقد فرضت الميليشيات والأحزاب سيطرتها على الحدود العراقية واخذت تستخدم نفوذها وسلاحها لممارسات هذه التجارة التي تهدف إلى إغراق السوق العراقية بالبضائع الرديئة المهربة من الخارج؛ مما تسبب بتعطيل المصانع والمعامل المحلية وتفشي البطالة الكبيرة في المجتمع وانعدام فرص العمل وشل الحياة الاقتصادية في العراق.

غسيل الأموال

تنتعش عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق بشكل مرعب عبر مصارف وشركات صيرفة تابعة للميليشيات وتجار تابعين لهم يهربون الأموال الصعبة بعض البلدان خارج العراق التي تعج باستثمارات تابعة للميليشيات والأحزاب التي جعلت من العراق واحدًا من البلدان التي تشهد تصاعدًا مستمرًا في تهريب العملة الصعبة، وفي الوقت الذي يبيع فيه البنك المركزي العراق ٩٠ مليون دولار يوميًا للمصارف الميليشياوية والحزبية والتي تذهب أغلبها صوب تهريب العملات، كان أحد خبراء في البنك المركزي العراقي قد كشف في أحد المؤتمرات في شهر أيلول من العام الماضي أن هناك مصارف تعمل في غسيل الأموال فقط وليس لديها نشاط غيره وتذهب هذه الأموال لتمويل الإرهاب الذي تقوده الحكومة وأحزابها وميليشياتها التي تكالبت على الشعب العراقي بممارسة أبشع الجرائم السوداء.

قد تكون هذه أبرز أوجه الاقتصاد الأسود المنتشر في العراق لكنها في الوقت نفس لا تنحصر بهذه فهناك أوجه كثيرة بعضها معلوم والبعض الآخر قد يكون خفي يتكشف مع الأيام القادمة.

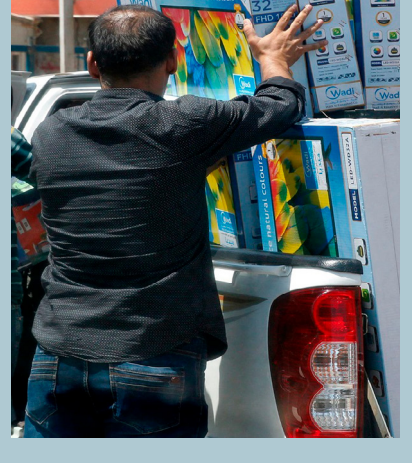

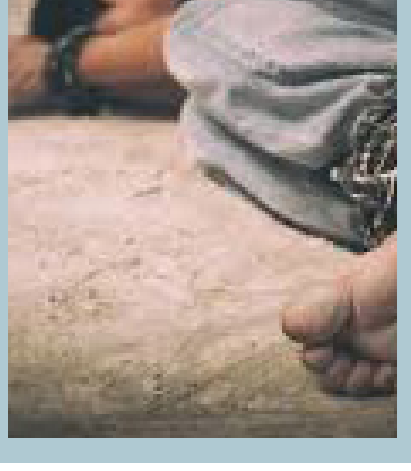

«أكل السُحت»؟

« أكل السحت»، أكبر جريمة يرتكبها الإنسان عند ارتكابه لهذا الفعل الشنيع، وأكبر قبحا عند تبرير قبحهم وذنبهم بشتى الأسباب والأعذار، وهذا الفعل أصبح يُرتكب من قِبل الأغلبية دون ضمير أو رادع في سبيل كسب القليل من المال لتأمين قوت يومه أو قوت عائلته دون التفكير في العواقب اللاحقة بعدئذٍ.

بقلم : زينب زكي غالب

ما هو «أكل السُحت»؟

كلمة «السحت» تُطلق على كل حرام يُرتكبْ، الحرام الذي يأتي من أكل مال الغير، والاختلاس، والرشوة والسرقة، والربا وكل بيع فاسد وارتكاب الفاحشة وتلاعب بالأعراض، وكل كسب غير مشروع.

وفي الدين الإسلامي لا تقتصر العبادات على أمور تعبدية فقط بل الإسلام وضع قواعد وأسس دينية ودنيوية حتى تعدى ذلك وشمل القضايا المالية أيضا، فحرّم الممارسات التي لا تصّب في مصلحة البشرية وانهيار النظام الاجتماعي فضلا عن عواقب أخروية لا مفر منها، ومع ذلك تَفشّتْ ظاهرة أكل السُحت في المجتمع وخصوصا عند أغلبية العوائل، وبتنا نرى الغش والخداع وتلاعُب بالأعراض والخمر والمخدرات، وتسيير الأعمال بالكذب والخداع، دون خوف من الخالق أو حتى الخَجل من النَفس الأمّارة بالسوء، وأصبحَ التفاخُر بذلك مُبرر مُستغلين ذلك بمنصابهم أو طبقتهم الإجتماعية وغيرها من الأمور التي تُسهِّل ممارسة الأفعال المحرمة، ناهيك أن الله سبحانهُ يُمكن أن يسلبَ من الإنسان نعمته، فهو يهب وهو يسلب ويقول لكل شيء «كُن فيكون»

وفي القرآن ذُكر «أكل السُحت» مرات عدة ذمًا من الله سبحانه لآكلي الحرام مهما كان نوعه والفساد المنتشر الذي يهدد المجتمع ويهدم المبادئ والقيم المثالية التي زرعها الله في النفوس البشرية لإتمام مكارم الأخلاق على عباده ويُزيل أدناس الجاهلية

وقد وصل الحال إلى أن نرى بعض العوائل تتعاون فيما بينها على الإثم والعدوان، وتتهاون أمام الخوف الإلهي بغض النظر عن المذهب أو الاعتقاد خصوصا في الآونة الأخيرة حتى أصبحنا نرى مشاكل بسبب توزيع الميراث بين الإخوة وظلم الأخوات وعدم توزيع الميراث بالعدل فيما بينهم رغم وجود القوانين إلا أن التعدي على الحقوق بالقوة أصبحَ سيفا قاطعا وعدم المبالاة بالطرف الضعيف وفي بعض المواقف يكون التعدي بالضرب والتهديد بالقتل من أجل كسب بعض القروش هو الحل النهائي.

وقصة إحدى المظلومات العراقيات في شمال العراق تشير بوضوح إلى ذلك، وهي أن أميّة لا تعرف القراءة والكتابة تعرضت للظلم والضرب على يد إخوانها لتتنازل عن حقها في الميراث؛ وعند رفضها أخذوها قسرا إلى كاتب العدل وبصموها على ورقة تنازُل عن كافة حقوقها المشروعة ووكالة عامة تسمح لهم التصرف بحقوقها لمصلحتهم الشخصية، دون معرفتها وعلمها بمحتوى الورقة، وذكرت المرأة المسكينة أن كاتب العدل لم يقرأ أو يوضّح مضمون الوثيقة؛ بسبب علاقته مع إخوانها. وعند علم أولادها بذلك قاموا بإلغاء الوكالة المأخوذة ولكن الإخوان سُرعان ما سافروا وبحوزتهم تلك المستندات «الوكالة» إلى دولة قريبة من العراق ليقوموا بعملية احتيال ويسرقوا حقها من الأموال التي كانت باسمها، وتابعت المفجوعة سرد قصتها المؤلمة وفعل إخوانها المشين وهي تنهال بالبكاء في كل دقيقة؛ ومما زاد الأمر ظلما وسوءا تعرّضها للانتهاكات اللفظية من قبل زوجات إخوانها لمطالبتها بأوراقها الثبوتية الباقية لديهم ورفضهم إعطائها أي ورقة رسمية أو حتى نسخة عن شهادة وفاة والدها وشقيقتها المتوفاة، فأصبح ممارسة الحرام سهلاً تحت مبرر وذريعة: أنهم ليسوا الوحيدين من يواقعون ذلك.

> ما كان لله يبقى، وما يُبغض الله لا يحل كسبه، والحرام لا يجلب سوى الهلاك لصاحبه ومن اقتطع حق مسلم وجبَ عليه النار وغضب الجبار عز وجل، فلا تملئوا بطونكم وقلوبكم حراما، وردّوا الحقوق إلى أصحابها ولا تتّبعوا خطوات الشيطان فالرزق مضمون وكل إنسان سيكسب نصيبه، فكم من عائلة تدمّرت من أجل المال والدماء أريقت والفواحش ارتكبت وفُرّق بين الأخ وأخيه وأخته وقطعت صلة الرحم حتى أصبح المال غاية للتواصل أو المُعاداة

هذه القصة تُمثّل مئات الحالات الموجودة بسبب عدم نزاهة بعض الجهات وعدم مصداقيتهم في العمل، وعدم مخافة الله في أعمالهم وممارساتهم، واستلام بعض النقود لتدمير عائلات بأكملها، هذه نتيجة تحايل وعدم وجود رقابة صارمة، وتلك القصة حدثت مع سيدة عراقية أخرى رفضت كشف اسمها وهويتها لتشابه أحداثها لتلك القصة، فمن المسؤول عن كل هذا؟! القصص تتكرر كل سنة والحال على ما هو عليه حتى نجد الرشوة والسرقة والحلف كذبا والعلاقات التي تقوم على مبدأ المصلحة في كل مكان!

والقصة التالية لرجل من إحدى القرى تحدث عن قصته التي باتت مألوفة بسبب تكرارها في كل محافظات العراق عند من أعمى الطمع ضمائرهم وساد الجشع والقسوة والغلظة على قلوبهم، الرجل يمتلك أرضا زراعية وعاش خارج البلاد وعند عودته بعد سعدة سنوات تفاجأ الرجل بأن أملاكه قد اغتصبها أبناء عمومته بعد تزويرهم الأوراق الرسمية لصالحهم واستغلال وارداتها والتصرف فيها أمام أنظار الجميع دون خوف أو رادع؛ وعند مطالبة صاحب الحق بحقه؛ تم تهديده بالقتل ومازال الرجل يُصارع من أجل حقه ولكن لا قانون يحميه أو يعيد حقه في ظل تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والقانونية في العراق.

فما أجمل لباس التقوى وما أجمل أن تطلب رزقك بالطريقة الصحيحة، ولكن يبدو أن الحلال بات يفقد قوته وتماسكه بفعل مرتكبي المعاصي، فأصبح سهلاً أن نرى بيوتا يُرتكب الحرام فيها وعلى مرأى ومَسمع الجميع وبيوت ومزارع يُقام فيها مجالس الفحش والبغضاء، وأصبحنا نرى السارق والزاني والخائن يتكلم بالوفاء والطيبة في وسائل التواصل الاجتماعي بينما هم وحوش بشرية ترتكب كل ما حرمّ الله تعالى دون خَجَل أو وَجَل فهؤلاء أشد خطرا على القيم والمبادئ والفضائل.

«فمن نبت لحمه من السحت فالنار أولى به»

ما كان لله يبقى، وما يُبغض الله لا يحل كسبه، والحرام لا يجلب سوى الهلاك لصاحبه ومن اقتطع حق مسلم وجبَ عليه النار وغضب الجبار عز وجل، فلا تملئوا بطونكم وقلوبكم حراما، وردّوا الحقوق إلى أصحابها ولا تتّبعوا خطوات الشيطان فالرزق مضمون وكل إنسان سيكسب نصيبه، فكم من عائلة تدمّرت من أجل المال والدماء أريقت والفواحش ارتكبت وفُرّق بين الأخ وأخيه وأخته وقطعت صلة الرحم حتى أصبح المال غاية للتواصل أو المُعاداة. مع أننا في دار أيامها معدودة متاعها زائل، وسنُسأل عن كل صغيرة وكبيرة ويفضح العاصين في الدنيا قبل الآخرة سواء في شقائهم في الدنيا أو عذابهم في الآخرة.

عقد الميثاق الوطني العراقي ندوة في العاصمة البريطانية لندن بتاريخ ٢٠٢٢/١/٨ بعنوان:

«رؤية الميثاق للنظام السياسي في العراق»

وشارك في الندوة الأستاذ إبراهيم العجيلي عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني، والدكتور فارس المهداوي، والأستاذ زياد المنجد، ونضع بين أيديكم ما تضمنته الندوة

بدأ الأستاذ المنجد ببيان الهدف من الندوة التي تناقش رؤية الميثاق الوطني العراقي للنظام السياسي في العراق، وأكد على أن الندوة تأتي ضمن سلسلة الندوات الدورية التي ينظمها الميثاق في الدول ذات التأثير في الشأن العراقي والتي تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن احتلال العراق؛ وللتحرك دوليا للكشف عن حقيقة الأوضاع السيئة في العراق وسبل الخلاص منها، خصوصا بعد المقاطعة الشعبية الكبيرة للانتخابات الأخيرة التي أظهرت حجم السخط الشعبي عن نظام الحكم القائم بدعم أجنبي، مما يستلزم تصويب الأحداث القائمة وتوحيد الجهود بشكل شعبي وعبر القوى والشخصيات الوطنية، ومن هنا دعا الميثاق الوطني العراقي خلال مؤتمره الأول والثاني إلى الانفتاح والحوار مع كل التيارات والأحزاب والشخصيات الوطنية التي لم تشترك بالعملية السياسية، لبناء نظام سياسي جديد يخضع لسلطة الشعب دون تدخل خارجي، ومنهجية الميثاق هو العمل الوطني المشترك، وتوحيد الجهود مع احتفاظ كل كيان بخصوصيته لبلورة موقف وطني موحد؛ ولذلك جاء البيان التأسيسي للميثاق على أن العراق اسم جامع لكل أبنائه على مختلف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، يتساوى جميعهم في المواطنة والحقوق

وأكد المنجد أن الميثاق يرفض العملية السياسية ويعتبرها جزءا من مشروع الاحتلال، ومسؤولة كالمحتل عما لحق بالعراق وشعبه من مصائب.

وفي قراءة محايدة للميثاق الوطني العراقي، أكد الدكتور فارس المهداوي:

أن الميثاق الذي أعلنته القوى المناهضة للعملية السياسية في مارس عام ٢٠١٩ هو نتاج مشاورات ولقاءات عديدة بين هذه القوى، تمخضت عن مشتركات وطنية خالصة تلبي بشكل مدروس وعبر سلسلة تجارب فكرية وسياسية متنوعة لكل المتوافقين على هذه الوثيقة، وهذه المشتركات عبرت بشكل لا يقبل التأويل والنقض عن صوت الشعب العراقي المقهور بكل قومياته وأديانه وطوائفه

وأكد المهداوي أن الشعب العراقي رفض الاحتلالين الأمريكي والإيراني من خلال تصديه المباشر والدائم لقوى الاحتلال ومن جاء أو تعاون معه فيما يسمى بـ «العملية السياسية»، ومحاولات ثنيه عن حقه في الحياة الكريمة والدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة؛ زادت من روح المقاومة لديه وإصرار قواه الوطنية على التصدي والخلاص من هذا الكابوس الجاثم على صدور أبناء بلاد الرافدين لما يناهز العقدين من الزمن.

وإن القهر والظلم والفساد والتبعية لإيران في كل مفاصل قرارات حكومات العملية السياسية في العراق جمع القوى والأحزاب الوطنية على كلمة سواء أصلها «خلاص العراق وشعبه» وتقديم مشروع متكامل بديلا عن العملية السياسية الفاسدة ليعيد العراق العظيم إلى شاطئ الأمن والحرية والسيادة والاستقلال.

وقد عبر الميثاق والموقعون عليه عن مباركة وتثمين كل الجهود السابقة التي قامت بها القوى والشخصيات الوطنية، واعتبر أن الأطر النظرية والنضالية للقوى المناهضة للاحتلال مثلت جوانب ملهمة لأسس هذا الميثاق، ومنها (ميثاق التفاهم والعمل الوطني للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني٢٠٠٤، واللقاء التشاوري العراقي ٢٠١٤م، والورقة الأساسية للمشروع الوطني العراقي ٢٠١٥م. وهذا يمثل تطورا إيجابيا في العمل السياسي المقاوم الذي لا يبخس حقوق القوى والأحزاب المقاومة طيلة الأعوام السابقة.

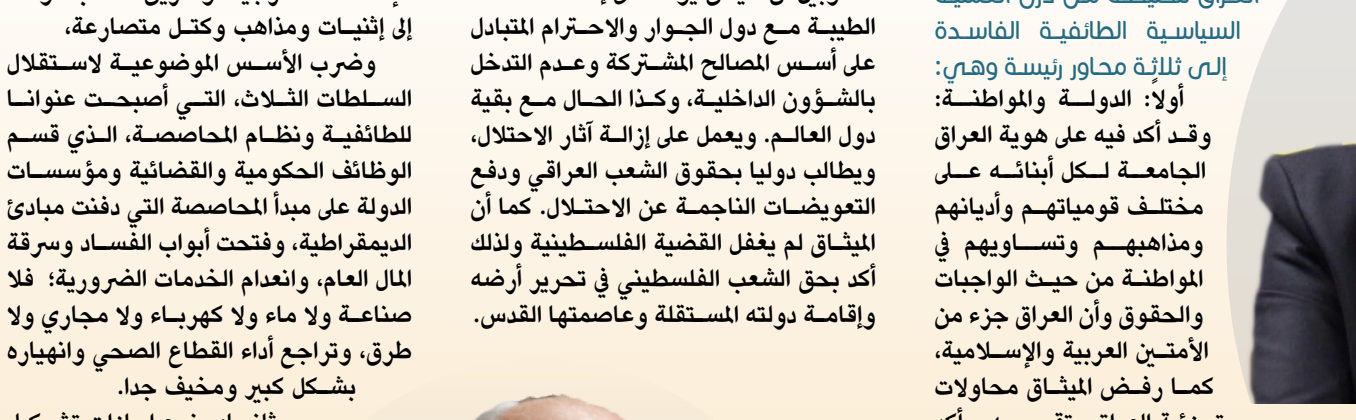

وقد صنف الميثاق الوطني العراقي معالجات الأوضاع في العراق لتخليصه من درن العملية السياسية الطائفية الفاسدة إلى ثلاثة محاور رئيسة وهي:

أولاً: الدولة والمواطنة: وقد أكد فيه على هوية العراق الجامعة لكل أبنائه على مختلف قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم وتساويهم في المواطنة من حيث الواجبات والحقوق وأن العراق جزء من الأمتين العربية والإسلامية، كما رفض الميثاق محاولات تجزئة العراق وتقسيمه، وأكد الميثاق على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وهو مصدر التشريع الأساسي.

أما القضية الكردية، فإن الميثاق أكد على حلها في إطار وحدة العراق وسيادته دون المساس بالحقوق القومية لأبنائه. وعائدية ثروات العراق إلى الشعب العراقي، والدولة ملزمة بالمحافظة عليها وتنميتها بما يحقق التنمية والرفاهية لكل محافظات العراق على حد سواء.

ثانيا: النظام السياسي: وفي هذا المحور أكيد المهداوي أن الميثاق يرفض العملية السياسية الحالية وما تمخض عنها وصدر منها، لأنها نتاج الاحتلال وتبعاته، وهي المسؤولة عما لحق بالعراق من خراب وإفساد وتفريط بالسيادة. وإن البديل هو إقامة نظام سياسي كامل على أسس وطنية تضمن التعددية والشرعية الجماهيرية له.

وأن التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات ومنع الاستبداد والإقصاء والتهميش هي واجهة الحكومات التي يختارها الشعب عبر إرادة حرة.

كما عالج الميثاق موضوع الدستور الذي كتب بطريقة غير شرعية وفي ظل احتلال أمريكي مباشر، فأكد الميثاق على إعادة كتابة دستور جديد يمكن من خلاله إقامة نظام وطني سليم بعيد تماما عن التمايز الديني والمذهبي والقومي ويضمن حقوق جميع المواطنين بشكل واضح.

كما أكد على إعادة بناء القوات المسلحة العراقية وفق الأسس الوطنية التي كانت أساسا لكل تشكيلات الجيش العراقي بكل صنوفه منذ تأسيسه وحتى حله بقرار من قبل سيء الصيت بول بريمر.

وبين المهداوي أن الموقعين على الميثاق أولوا موضوع المرأة والطفولة وحقوق الإنسان اهتماما بارزا؛ لأن المرأة أساس المجتمع وهي من تنشئ أجيالا مؤمنين بقضية الوطن والولاء له.

ومن اللافت في بنود الميثاق، تأكيده حفظ حق مقاومة المحتل، ومن هنا بات من الإنصاف الاعتراف بحق المقاومة العراقية التي أجهضت مشروع احتلال العراق، كما أكد ضرورة استذكار واحترام الدماء التي سالت في هذا الطريق.

ثالثا: الإطار الإقليمي والدولي: وفي هذا المحور عرف الميثاق الإرهاب بأنه كل عمل عدواني يستهدف حياة وممتلكات الأبرياء من قبل جماعات أو أفراد ويثير لديها الخوف والرعب ويحط من مكانتها.

وبين أن الميثاق يؤكد على إقامة العلاقات الطيبة مع دول الجوار والاحترام المتبادل على أسس المصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وكذا الحال مع بقية دول العالم. ويعمل على إزالة آثار الاحتلال، ويطالب دوليا بحقوق الشعب العراقي ودفع التعويضات الناجمة عن الاحتلال. كما أن الميثاق لم يغفل القضية الفلسطينية ولذلك أكد بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وبين الأستاذ إبراهيم العجيلي في ورقته الموسومة

(وهم الديمقراطية والتعددية السياسية في ظل نظام المحاصصة في العراق)

أن الميثاق يؤمن بأن الوصول الى السلطة يجب ان يكون نابعا من تخويل الشعب العراقي، وأن الانتخابات وسيلة مهمة في هذا التخويل لإدارة الحكم تحت إشراف الشعب وقواه الحقيقة التي تعتمد على سيادة واستقلال العراق ورفض التبعية الخارجية بكل أشكالها.

ولانعدام هذه الأسس المهمة؛ فإن الميثاق يرفض النظام السياسي الحالي في العراق، ويعده نظاما مشوها للديمقراطية؛ لأنه صنع بإرادة خارجية ورعاية إيرانية ليحقق تطلعاتها التوسعية وإرهابها الدموي؛ حتى أصبح تجمعا عشوائيا مسلحا بثوب سياسي.

وقد كشفت ثورة تشرين مأساة العراقيين في ظل النظام الحالي، الذي اعتمد على التدليس والوهم الديموقراطي، وأوصل العراق الى الانحدار والهاوية والمستقبل المجهول على جميع المستويات: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية.

وقد شهد العالم نتائج الانتخابات الأخيرة التي قاطعها الشعب العراقي بنسبة تزيد على ٨٠٪ فضلًا على تحكم سلاح المليشيات وإرهابها للشعب العراقي، ومن الحقائق التي تثبت وهم الديمقراطية في العراق هي:

أولًا: نظام المحاصصة الطائفي والعرقي الذي فرضه الاحتلال؛ الذي يتناقض مع أهم ركائز بناء الديموقراطية والاعتماد على القرار الوطني الداخلي دون الرضوخ للإملاءات الخارجية، وتمزيق الشعب الواحد إلى إثنيات ومذاهب وكتل متصارعة،

وضرب الأسس الموضوعية لاستقلال السلطات الثلاث، التي أصبحت عنوانا للطائفية ونظام المحاصصة، الذي قسم الوظائف الحكومية والقضائية ومؤسسات الدولة على مبدأ المحاصصة التي دفنت مبادئ الديمقراطية، وفتحت أبواب الفساد وسرقة المال العام، وانعدام الخدمات الضرورية؛ فلا صناعة ولا ماء ولا كهرباء ولا مجاري ولا طرق، وتراجع أداء القطاع الصحي وانهياره بشكل كبير ومخيف جدا.

ثانيا: منح إجازات تشكيل الأحزاب لشخصيات من دون أن يكون لديها تنظيم حزبي واضح؛ حيث لا يمكن لأي دولة تحترم نفسها وشعبها أن تتغاضى عن وجود ثلاثمائة حزب وهمي كما يحصل في العراق ثم كيف يسمح في دولة (ديمقراطية) منح إجازات العمل السياسي للكيانات المسلحة من الميليشيات بمجرد تبديل اسمها! حتى أصبحت تتحكم بالعمل السياسي من خلال تزوير الانتخابات أو تصفية وتهديد من يعارضها، حتى أصبحت خطرا على الشعب بسبب توجهاتها المتطرفة، وتبعيتها للنظام الإيراني بشكل مباشر وتنفيذ سياساته في العراق والمنطقة بشكل فج واضح؛ وهذه كلها دلائل على أن من يتحكم بالعراق الآن هي الميليشيات الولائية، في ظل حكومة خاضعة لها ولا تملك أي مبادرة أو قرار سيادي ووطني، وتتخذ من الصمت منهجا لها في كل مناسبة تكون الميليشيات المسلحة طرفًا فيها.

ثالثًا: وهم الحرية والتعددية وإبداء الرأي:

من أهم مرتكزات الحرية والتعددية الديموقراطية هي حرية الرأي، وحرية التظاهر، وحرية التعبير، وحرية الصحافة؛ فهي أجزاء لا تتجزأ من الديمقراطية.

ودليل وهم الديمقراطية في العراق هو قمع المظاهرات الشعبية السلمية التي انطلقت في عموم العراق ومنها ثورة ٢٥ شباط عام ٢٠١٢م، التي انطلقت في قرابة ٦٠ مدينة عراقية، وانتهت بالقمع والقتل الحكومي للمتظاهرين السلميين؛ فضلا عن اختطاف أعداد كبيرة من الناشطين لا يعرف مصيرهم إلى الآن، ثم مظاهرات المحافظات الست عام ٢٠١٣م، التي طالبت بإيقاف الاعتقالات العشوائية، والمخبر السري، وإطلاق سراح النساء البريئات اللواتي اعتقلن بجريرة الغير، وإنهاء الإقصاء والتهميش الذي تعتمده حكومات الاحتلال ضد أبناء هذه المحافظات، وانتهت هذه المظاهرات بارتكاب عدة مجازر ضد المدنيين منها: مجزرة الحويجة في كركوك، ومجزرة جامع سارية في ديالى، وغيرها، واقتحام ساحات التظاهر في الأنبار مما تسبب في جر البلاد إلى مآسي وكوارث ادخلت البلاد في فوضى عارمة، لم تنته تداعيتها إلى يومنا هذا.

ولعل قمع تظاهرات ثورة تشرين السلمية وقتل أكثر من ألف متظاهر، وإصابة الآلاف وتغييب المئات منهم، والمجازر التي ارتكبتها الحكومة وقواتها العسكرية والأمنية مدعومة بالميليشيات في ساحة التحرير ببغداد، والناصرية، والنجف، وكربلاء، والبصرة، وباقي المحافظات؛ أكدت بما لا يدع مجالا للشك عدم إيمان النظام السياسي الحالي بحق التظاهرات وحرية التعبير؛ فهل يمكن أن يكون النظام السياسي في العراق ديمقراطياً وهو يقمع المتظاهرين وينتهك حقوقهم بأبشع الأساليب المحرمة دوليا.

رابعًا: ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان والبطش والتغييب القسري

وبين العجيلي أن من الدلائل على وهم الديمقراطية في العراق انتشار ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان، بانتشار ظاهرة الخطف والتغييب القسري؛ حتى أصبح العراق يتصدر دول العالم في ظاهرة المغيبين والمخفيين قسرا، وهناك تهجير لعشرات المدن بدواع طائفية مقيتة، أما حالات القتل المتعمد والممنهج فقد تجاوز الـ ٢٥٠ ألف قتيل.

كما أكد العجيلي انتهاك حقوق المعتقلين ونزع الاعترافات الكاذبة بالتعذيب؛ أصبحت ظاهرة في ظل النظام القائم في العراق؛ ومجزرة (جبلة) في محافظة بابل التي راح ضحيتها ٢٠ شخصا أغلبهم من الأطفال والنساء؛ كشفت منهج القوات الحكومية في تعاملها مع المواطنين

وخلص العجيلي إلى أن هذه الأفعال والجرائم ولانتهاكات لحقوق الإنسان؛ شواهد موت الديمقراطية في العراق في ظل النظام السياسي الحالي الذي سخر الأجهزة العسكرية والأمنية مدعومة بالميليشيات؛ لانتهاك حقوق العراقين وقتلهم عند الحاجة من أجل الحفاظ على وجود القوى والأحزاب السياسية التي فرضها الاحتلال على الشعب العراقي، ولعل تهجير أهالي ناحية جرف الصخر وقرية الفرحاتية بصلاح الدين، وقرى المقدادية بديالى، وحي البكرية في بغداد، والاستيلاء على أملاك المسيحيين العراقيين، وعجز حكومي عن معرفة مصير المغيبين قسريا من الصقلاوية البالغ عددهم ٧٠٠ مواطن وغيرهم ممن غيبتهم ميليشيا الحشد الشعبي؛ فهذه كلها تؤكد وهم الديمقراطية في العراق.

وما تقدم ذكره هو جزء يسير مما يرتكبه النظام السياسي الحالي في العراق؛ الأمر الذي جعلنا في الميثاق الوطني ندرك بوعي؛ أنه لا يمكن إصلاح هذا النظام الوهمي إلا بنظام سياسي عادل يختاره الشعب العراقي بشكل وطني جامع لا يفرق، ويعتمد على المساواة والعدالة وسلطة الشعب الحقيقة، ومن هنا تأتي هذه الندوة وغيرها من النشاطات الدولية للميثاق للتعريف بالقضية العراقية؛ لأن مشكلة العراق وأزمته قد بدأت دوليا عبر التدخل في استخدام القوة، وعليه فلا بد أن تتحمل هذه المسؤولية الدول والمنظمات الدولية التي أوصلت العراق إلى ما هو عليه اليوم.